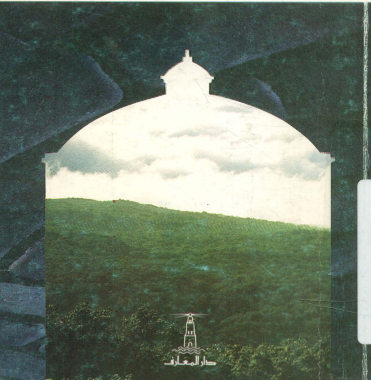
اقرأ

سلسلة ثقافية شهرية
تصدر عن دار المعارف

دكتور أحمد فتحي سرور

الدبلوماسية البرلمانية



اقرأ
سلسلة ثقافية شهرية
تصدر عن دار المعارف

[٦٢٤]

رئيس التحرير: رجب البنا

دكتور أحمد فتحي سرور

الديبلوماسية البرلمانية

دار المعارف

إن الذين عنوا بإنشاء هذه السلسلة ونشرها ، لم يفكروا إلا فى شىء واحد ، هو نشر الثقافة من حيث هى ثقافة ، لا يريدون إلا أن يقرأ أبناء الشعوب العربية . وأن ينتفعوا ، وأن تدعوهم هذه القراءة إلى الاستزادة من الثقافة ، والطموح إلى حياة عقلية أرقى وأخصب من الحياة العقلية التى نحياها .

طه حسين

الناشر : دار المعارف — ١١١٩ كورنيش النيل — القاهرة ج . م . ع .

مقدمة

أصبحت الدبلوماسية البرلمانية أحد أهم أشكال العلاقات الدولية فى عالم اليوم ، وأحد العناصر المؤثرة فى صياغة الرأى العام والقرار العالميين إزاء مختلف القضايا والشئون الدولية .

وعلى مدى ثلاث سنوات (١٩٩٤ - ١٩٩٧) توليت مسئولية رئاسة مجلس الاتحاد البرلمانى الدولى ، وهو الاتحاد الذى يمثل قمة الدبلوماسية البرلمانية ، ويعد أحد أكبر المنظمات الدولية وأعرقها .

..وخلال هذه السنوات الثلاث ، عايشت عن قرب حجم التحولات التى يمر بها المجتمع الدولى على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وسعيت من خلال موقعى هذا لدعم مساهمة الاتحاد البرلمانى الدولى فى صياغة أجندة التعامل الدولى مع هذه التحولات ، والاستعداد لدخول القرن الجديد والألفية الثالثة للميلاد ، كما حاولت - من منطلق انتمائى لمصر صاحبة الدور الحيوى

على الصعيدين الإقليمي والدولي ، ومن منطلق خبراتي الذاتية - أن أنشط الدور الذى يقوم به الاتحاد ، وأن أجعل منه محفلاً لبلورة مواقف جماعية دولية مؤثرة فى صياغة حاضر ومستقبل المجتمع الدولي ، وليس مجرد منبر لتسجيل المواقف المتعارضة .

وعلى مدى هذه الفترة القصيرة ، استطاع الاتحاد البرلماني الدولي أن يبلور رؤى واضحة ، ويتخذ خطوات مؤثرة إزاء عدد من القضايا المهمة وفى مقدمتها تعزيز وترشيد التوجه العالمي نحو الديمقراطية ، وصياغة أسس جديدة للتعاون الدولي فى عصر العولمة وتلاشى الحواجز بين ما هو داخلي وماهو دولي ، وذلك بما يحفظ الحقوق الأساسية للأفراد ، ويقيم عالما أكثر عدالة وتكافؤاً ، كما تم توجيه اهتمام أكبر للقضايا الاجتماعية والبيئية ، إضافةإلى قضايا الأمن الإقليمي والدولي والعديد من المسائل الأخرى .

فى الوقت نفسه ، تم ولأول مرة ، إرساء آلية مستقرة وفعالة للتعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي ، من منطلق أن دور كل منهما مكمل لدور الآخر خاصة فى مجالات خدمة السلام ، وحقوق الإنسان والديمقراطية.

فإذا كانت الأمم المتحدة هى برلمان الحكومات ، فإن الاتحاد يعد برلماناً لبرلمانات العالم ، أى ممثلاً لإرادة شعوبها .

وبقدر ما أنجزت الدبلوماسية البرلمانية خلال هذه السنوات من أهداف ، بقدر ماكشفت هذه الفترة عن الكثير مما يتوجب عمله ، كما أثبتت أن بإمكان الدبلوماسية البرلمانية - سواء من خلال الاتحاد البرلمانى الدولى أو من خلال الاتصالات والحوارات بين برلمانيى العالم - أن تقوم بدور كبير ومؤثر من أجل تعميق التعاون بين الأمم ، وإيجاد عالم أكثر سلاماً ورخاء واحتراماً لحقوق الأفراد ، وترسيخاً لسيادة القانون .

وفى هذا الكتاب ، أعرض جوانب من هذه التجربة ، ومايمكن استخلاصه منها من دروس للمستقبل .. ولعل فى مقدمة هذه الدروس ، أنه لايمكن أن نبنى مستقبلاً جديداً بفكر قديم ، أو بفكر منعزل ، فى عصر لم يعد يسمح بأى عزلة أو انغلاق .

د . أحمد فتحى سرور

القاهرة . أكتوبر ١٩٩٧

مفهوم الدبلوماسية البرلمانية

يرتبط مصطلح الدبلوماسية عموما بوسيلة الاتصال بين الدولة والدول الأخرى وإدارة العلاقات فيما بينها .

فالدولة لايمكن أن تحيا بمفردها بمعزل عن الدول الأخرى ، بل لابد أن تكون هناك صلات معينة ، وعلاقات تسمى العلاقات الدولية .

هذه العلاقات الدولية لابد أن تتم وتدار من خلال وسائل منظمة تخضع لفن وقواعد معينة ، ويطلق عليها اسم «الدبلوماسية » .

فالدبلوماسية هي الوسيلة التى يتم بها الاتصال مع الدول الأخرى من أجل الوصول إلى هدف معين تحدده السياسة الخارجية للدولة .

والدبلوماسية علم وفن ، فهى تخضع لقواعد علمية ولكن أسلوب تنفيذها يرتبط إلى حد كبير بمهارة الدبلوماسى نفسه .

بهذا المعنى ، لايجوز الخلط بين الدبلوماسية والسياسة الخارجية ، فالسياسة الخارجية قرار سياسى تصنعه السلطة

المختصة ، وأما الدبلوماسية فهى وسيلة تنفيذية للسياسة الخارجية ، أى أن الدبلوماسية ليست هدفاً فى ذاتها ولاتدور فى فراغ ، وإنما هناك أهداف معينة تحددت بقرارات سياسية وتسعى الدبلوماسية لتنفيذها .

ومن ثم ، فإن الدبلوماسية أياً كانت أشكالها ، فإنها تتجه جميعاً إلى أهداف واحدة .

وقد تطورت أشكال الدبلوماسية بتطور المجتمع الدولى .. فبعد نشوء عصبة الأمم ثم الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة والمنظمات الدولية الأخرى ، ظهرت «دبلوماسية المنظمات الدولية» ، ورغم أن الدبلوماسية فى الأصل يمارسها الممثلون الرسميون للدولة « الدبلوماسية الرسمية » .. فإن تطور حركة المجتمع الدولية ، أدى إلى تعدد الأطراف المؤثرة فى القرار السياسى فى مختلف الدول ، ومن ثم فإن التعبير عن مصالح الدولة لم يعد وقفاً على ممثليها الرسميين ، وإنما أصبح من الممكن أن يقوم بهذا العمل الدبلوماسى شخصية عامة لها ثقلها ، ومن الممكن أن تتولاه فئة معينة .. رجال أعمال .. رجال اقتصاد .. رجال القانون أو الرياضة أو العلماء أو غيرهم .. ويكون تحرك هؤلاء مع نظرائهم فى الدول الأخرى محققاً لأهداف عديدة

تتوخاها السياسة الخارجية ، ويؤدى هذا التحرك إلى دعم العلاقات بين الدول وتقريب وجهات النظر .

ويسمى هذا التحرك غير الرسمى عادة باسم « الدبلوماسية الشعبية » لأنه لايتم من قبل ممثلين رسميين مفوضين من الدولة للتحدث باسمها ، وإنما يتم بصفة شخصية أو مع الأجهزة المناظرة فى الدول الأخرى .

وقد تطورت هذه الدبلوماسية الشعبية بدورها وبدأت تأخذ شكلاً مؤسسياً ، فأصبحت الأحزاب تتصل ببعضها البعض ، كما أصبحت المؤسسات الأهلية والاتحادات والروابط والمنظمات مثل منظمة الشعوب الأفرو آسيوية ورابطة الأحزاب الاشتراكية .. وغيرها من المؤسسات والمنظمات تمارس أيضا اتصالات وتتيح مجالات لشرح وجهات النظر والتعبير عن مصالح ومواقف مختلف الدول إزاء العديد من القضايا .

الدبلوماسية البرلمانية

قد يختلط مفهوم الدبلوماسية البرلمانية بمفهوم الدبلوماسية الرسمية ويتداخل معه .. فالدبلوماسية الرسمية يمارسها الممثل الرسمى للدولة بقرارمن السلطة المختصة ، بينما يمارس

الدبلوماسية البرلمانية نائب منتخب من الشعب ، بقرار من البرلمان الذى ينتمى إليه ، ويتحرك تحركاً معيناً ممثلاً للمؤسسة النيابية ، والفارق الأساسى بين هذين الشكلين من أشكال الدبلوماسية ، هو أن الذى يمارس الدبلوماسية الرسمية لديه التفويض القانونى وفقا للقواعد الدولية لكى يتحدث ، وقد يترتب على تحركه أثر قانونى هو توقيع اتفاق معين . هذا على خلاف الحال بالنسبة لممثل البرلمان .

كما أن عضو البرلمان يعتمد على ثقله ووزنه فى إبداء الرأى ونقل المشكلة والتعبير عنها ، وهو وزن وثقل له قيمته التى يستمدها من انتشار الديمقراطية ، ومن مسئولية الحكومات أمام البرلمان . فالحكومة تعبر عن فكر البرلمان الذى منحها ثقته ، فإذا جاء البرلمانى وتحدث عن فكر سياسى معين ونقله إلى دولة أخرى فإنه يعبر عادة عن الفكر السياسى السائد فى وطنه والذى تلتزم به الحكومة .

وتكتسب الدبلوماسية البرلمانية أهمية إضافية من طبيعة عمل البرلمانى الذى يحتك بالقاعدة الشعبية ، فإذا ما استمع إليه الطرف الآخر يعرف أن هذا الرأى يعبر عن إرادة الشعب فى الدولة . وليس ماتلقاه من تعليمات حكومية مثلاً .

إن الدبلوماسية البرلمانية تلتزم بالهدف السياسى ، وهى تتحرك بطلاقة وبمرونة وبغير قيود إدارية ، والمتلقى لهذه الدبلوماسية يدرك أنها أصدق تعبير عن آراء الشعوب .. ومن هذه الحقيقة فإن من الواجب مراعاة الدقة البالغة فى اختيار الوفود البرلمانية التى تتولى هذه الاتصالات ليكون تشكيلها بحساب دقيق لأن مهمتها أمانة قومية كبيرة .

وللدبلوماسية البرلمانية مستويات عديدة ، فقد تتم على مستوى ثنائى مثل الزيارات البرلمانية بين أعضاء ووفود من برلمان الدولة إلى دولة أو دول أخرى ، ومايتخلل هذه الزيارات من لقاءات بالمسئولين الرسميين أو أعضاء البرلمان فى تلك الدول.

وقد تكون دبلوماسية برلمانية متعددة الأطراف ، ويتم ذلك فى المؤتمرات البرلمانية التى تعقد فى إطار الاتحادات البرلمانية مثل الاتحاد البرلمانى الدولى ، والاتحادات البرلمانية الإقليمية .. أو فى إطار الجمعيات البرلمانية الإقليمية .

الدبلوماسية البرلمانية والعولمة

دور الدبلوماسية البرلمانية فى تعاظم مستمر ، وهو تعاظم وصل ذروته فى السنوات الأخيرة التى شهدت عدة ظواهر

ومتغيرات ضاعفت من أهمية هذا الشكل من أشكال الدبلوماسية .

فسقوط الديكتاتوريات الشيوعية ، وانتشار الديمقراطية ، وتزايد تأثيرها فى سياسات الحكم فى مختلف دول العالم استتبعه بالتأكيد تزايد دور البرلمان وتأثيره فى صياغات سياسات الدول وفى صنع القرار السياسى لها على المستويين الداخلى والخارجى .

ومع انتهاء حكم الفرد وسقوطه فى العديد من الدول الشمولية أصبح للشعوب من خلال ممثليها ومؤسساتها النيابية تأثير كبير فى توجيه السياسات .

فى الوقت نفسه ، أدت تطورات النظام الدولى المعاصر إلى كثير من التحديات أمام الدول النامية بصفة خاصة ، ومن بين هذه التحديات آثار ظاهرة العولمة بما اشتملت عليه من تحرير الاقتصاد والتجارة الدولية ، والاتجاه لتحويل العالم إلى سوق واحدة كبيرة ، هى بلاشك فى صالح الدول الأقوى اقتصاداً والأكثر تقدماً وإنتاجاً وليس فى صالح الدول النامية .

كذلك ظهرت التكتلات الدولية والكيانات الاقتصادية الكبرى فى العالم اليوم والتى تهدد بتهميش دور عشرات الدول

الأصغر فى العلاقات الدولية عموماً ، وفى شقها التجارى والاقتصادى على الأخص .

ثم هناك تحديات العلوم والتكنولوجيا وتطورها السريع وآثاره العديدة على مختلف دول العالم .

فى ضوء هذه التحديات ، برزت الحاجة أكثر من أى وقت مضى لدور العديد من الأطراف الفاعلة فى العلاقات الدولية والعاملة فى إطارها .. ولم يعد ممكنا قصر هذه العلاقات على المثلين الرسميين للدولة فقط .. فظهرت هناك أدوار لجماعات المصالح ولرجال الأعمال وللشخصيات العامة ، وللنقابات والجمعيات ، وللشركات الكبرى ، وللمنظمات غير الحكومية المعبرة عن المجتمع المدنى وغيرها .. لقد توسعت دائرة أصحاب المصالح .. وهكذا تزايدت أطراف العملية السياسية .. واقتربت المسافات وتداخلت المصالح بين دول العالم .. وكان لابد لكل هذه الأطراف أن تمارس دورها معاً فى تناسق وتناغم لتحقيق مصلحة الدولة .

فى هذا الإطار كان البرلمانيون فى مقدمة هذه الأطراف التى تزايد دورها فى المجال الدبلوماسى .. فهم بحكم تمثيلهم للشعب، وبحكم تخصصهم العريض ، مؤهلون ومطالبون بدور متزايد فى

إطار العلاقات الدولية للدولة . كل ذلك فى إطار الأهداف الموحدة للسياسة الخارجية وفى ضوء القرار السياسى لها .. وبشكل متكامل مع الدبلوماسية الرسمية .

وقد تنبه البرلمانيون منذ وقت مبكر لهذا التعاظم المتزايد فى دورهم ومسئوليتهم على الصعيد الدولى ، حيث أشار المؤتمر البرلمانى الدولى الثامن والثمانون المنعقد فى ستكهولم فى سبتمبر ١٩٩٢ إلى أن السياسة القومية أصبحت تتأثر بشكل متزايد بالسياسة الخارجية ، وأنه يتعين أن تأخذ التشريعات الوطنية فى اعتبارها بمزيد من الاهتمام العوامل الدولية ، كما لاحظ هذا المؤتمر أن وظيفة البرلمان تنأى به عن الخضوع لأى قيود على اختصاصه .. مما يتعين معه المشاركة فى إعداد المعاهدات الدولية فى المراحل الأولى لإعدادها .

وأكد هذا المؤتمر على أن الدبلوماسية البرلمانية تلعب دوراً مهماً فى السعى إلى السلام والأمن الدوليين ، وأوصى بأن يبحث البرلمانيون داخل برلماناتهم الوطنية القضايا الخاصة بالأمم المتحدة ، بل دعا كل البرلمانات للنظر فى وجوب استشارتها قبل قيام الحكومات بتحديد أو تعديل التوجهات أو الخطوط العريضة المتعلقة بتفويض ممثليها فى المفاوضات .

ودعا هذا المؤتمر البرلمانات إلى إقامة حوار بين الحكومات ولجنة الشئون الخارجية فى البرلمانات لإمدادها بصفة منتظمة بمعلومات كاملة بشأن السياسة التى تعتزم الحكومة انتهاجها فيما يتعلق بالسياسة الخارجية ، وفى المنظمات الدولية ، وخلال مفاوضاتها مع الدول الأخرى .

الدبلوماسية البرلمانية الدولية

برز دور الدبلوماسية البرلمانية الدولية على الساحة العالمية منذ وقت مبكر جداً .. أى منذ إنشاء الاتحاد البرلمانى الدولى فى عام ١٨٨٩ م أى قبل إنشاء منظمة الأمم المتحدة بنحو ٥٦ عاماً، وقبل إنشاء عصبة الأمم بنحو ٣٠ عاماً .

والاتحاد البرلمانى الدولى هو منظمة تضم ممثلين لبرلمانات الدول ذات السيادة ويعمل على تحقيق السلام والتعاون بين الشعوب ودعم المؤسسات النيابية .

ووفقا لما جاء بالنظام الأساسى للاتحاد البرلمانى فإن أهدافه تتمثل فى :

* تنمية الاتصالات الشخصية بين أعضاء البرلمانات وتوحيدهم فى عمل مشترك من أجل استمرار المشاركة الكاملة لدولهم فى إرساء وتطوير المؤسسات النيابية .

* تحقيق تقدم فى العمل من أجل التعاون والسلام الدوليين.
* النظر فى المسائل ذات المصلحة المشتركة الدولية واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها بغرض حث البرلمانات والنواب على اتخاذ التدابير الضرورية فيما يتعلق بذلك
* المساهمة فى الدفاع عن حقوق الإنسان .

ويعتمد الاتحاد البرلمانى الدولى على عدد من الأجهزة فى إدارة عمله هى :

المؤتمر البرلمانى الدولى : وهو الجهاز الرئيسى للتعبير السياسى عن الاتحاد ، ويعقد مرتين فى السنة ، وحتى عام ١٩٩٧ عقد المؤتمر ٩٨ دورة فى بلدان العالم المختلفة . ويتولى المؤتمر صياغة الإجراءات الواجب اتخاذها فى هذا الشأن .

مجلس الاتحاد البرلمانى : ويمثل الجهاز التوجيهى للاتحاد الذى يحدد سياسته ، ويتألف المجلس من ممثلين اثنين عن كل شعبة قومية من الشعب البرلمانية المنضمة للاتحاد بحيث ينتمى الممثلان إلى مجموعات سياسية مختلفة .. ويتعين أن يكون أعضاء مجلس الاتحاد ، أعضاء فى برلمانات دولهم . ويعقد مجلس الاتحاد دورتين كل عام .

ووفقا للنظام الأساسى للاتحاد البرلمانى الدولى فإن مجلس الاتحاد يشكل لجاناً دائمة للدراسة وهى :

- لجنة المسائل السياسية والأمن الدولى ونزع السلاح .
- لجنة المسائل البرلمانية والقانونية .
- لجنة المسائل الاقتصادية والاجتماعية .
- لجنة التعليم والعلوم والثقافة والبيئة
- لجنة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى والمسائل العرقية

اللجنة التنفيذية : وهى الجهاز الإدارى للاتحاد البرلمانى الدولى ، وتتكون من رئيس مجلس الاتحاد واثنى عشر عضواً ينتمون إلى شعب برلمانية مختلفة .. ويرأس أعمال اللجنة رئيس مجلس الاتحاد بحكم منصبه .

وينتخب أعضاء اللجنة - عدا رئيس مجلس الاتحاد - لمدة أربع سنوات ويخرج منهم اثنان كل عام بصفة دورية ، ولا يجوز إعادة انتخاب العضو الذى انتهت مدة عضويته قبل مضى سنتين ويجب أن يحل محله عضو ينتمى لشعبة برلمانية أخرى .

أمانة الاتحاد : تتشكل من مجموع موظفى المنظمة تحت رئاسة أمين عام الاتحاد الذى يعينه مجلس الاتحاد البرلمانى . ويناط بالأمانة العامة مهمة تنفيذ أنشطة الاتحاد طبقا لقرارات الأجهزة الرئيسية .

وقد مر نشاط الاتحاد البرلماني الدولي بعدة مراحل متباينة ، على مدى تاريخه .

فخلال الفترة من ١٨٨٩ - ١٩٣٥ غلبت على أعمال الاتحاد الموضوعات المرتبطة بقواعد القانون الدولي والمشاكل القانونية وماكان يعرض للعلاقات الدولية حينئذ من منازعات وخلافات ، وكان للاتحاد فضل السبق في إرساء مبدأ التحكيم الدولي لبعض النزاعات بالطرق السلمية ، وقد توقفت أعمال الاتحاد من ١٩١٤ - ١٩١٩ بسبب الحرب العالمية الأولى .

واعتباراً من عام ١٩٢٢ أصبحت عضوية الاتحاد للبرلمانات الوطنية في الدول وليست للأفراد أعضاء البرلمانات مثلما كان الحال من قبل .

وخلال الفترة من ١٩١٩ - ١٩٣٥ ناقش الاتحاد العديد من البنود المهمة مثل : تجريم الحروب والصراعات المسلحة ، والحد من التسلح والحفاظ على الأمن الدولي ، وحماية الأقليات - ومشاكل الاستعمار بمختلف أشكاله ، وحقوق المرأة والطفل ، وظاهرة البطالة ، والارتقاء بالنظم النيابية .

وخلال الفترة من ١٩٣٦ - ١٩٥٢ فرضت أحداث الحرب العالمية الثانية وتوابعها نفسها على الاتحاد الذي اهتم بدراسة

المشكلات ذات الصلة بتعزيز الديمقراطية ، ودعم التضامن الاجتماعي .

وناقش البرلمان خلال تلك الفترة العديد من القضايا مثل : حماية السلام ودعمه ، وتطوير القانون الدولي ، وتخفيض وضبط التسلح ، والأمن الجماعي ، والمشكلات الاقتصادية الدولية ، ومشكلات اللاجئين وعمليات التعذيب والإبادة الجماعية خاصة بعد الممارسات المروعة التي شهدتها الحرب العالمية الثانية .

وخلال الفترة من ١٩٥٣ - ١٩٦٠ تميز نشاط الاتحاد بالسعي لإيجاد نوع من التعايش بين القوى العظمى في الشرق والغرب ، كما شهد الاتحاد في هذه الفترة زيادة كبيرة في عدد أعضائه من ٣٤ عضواً عام ١٩٥٣ إلى ٥٩ عضواً عام ١٩٦٠ وذلك نتيجة حصول العديد من دول العالم على استقلالها .

وقد ناقش البرلمان خلال هذه الفترة موضوعات مختلفة منها دور البرلمان في السياسة الخارجية ، وفي حماية حقوق الأفراد ، وموضوعات حقوق الإنسان الأساسية ، وغيرها .

وخلال الفترة من عام ١٩٦١ - ١٩٩٤ احتفل الاتحاد البرلماني الدولي بعيده المئوي عام ١٩٨٩ وعقد أهم مؤتمراته في تلك الفترة وتزايد عدد أعضائه بشكل كبير .

مجالات أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي

يعالج الاتحاد البرلماني الدولي في الوقت الحالي القضايا الكبرى التي تهم المجتمع الدولي ويعمل على طرح اقتراحات أو حلول لها عن طريق التعاون والدبلوماسية البرلمانية .

ومن ذلك مثلا : الأمن الدولي ، والتنمية المستدامة ، ومسألة المساواة بين الرجال والنساء ، وحقوق الإنسان ، والديمقراطية، وغيرها .

ففي مجال الأمن الدولي ، نظم الاتحاد - على سبيل المثال - مؤتمرات حول الأمن والتعاون في أوربا خلال الفترة من عام ١٩٧٣ - ١٩٩١ ، ثم بدأ منذ عام ١٩٩٢ تنظيم مؤتمرات برلمانية حول الأمن والتعاون في منطقة حوض البحر المتوسط .

كذلك يولي الاتحاد عناية خاصة للقضاء على مراكز التوتر في العالم عن طريق التفاوض السياسي .

ومن القضايا التي يهتم بها في هذا الصدد : قضية الشرق الأوسط - قبرص - البوسنة والهرسك وغيرها .

كما يهتم كذلك بجهود نزع السلاح بكافة أشكاله ويدعم بشكل مستمر احترام القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان .

وفي مجال التنمية يساهم الاتحاد مع الأمم المتحدة في دعم جهود التنمية الدولية والاهتمام بالتربية والعلوم والثقافة ، كما

يشرف على ما تقوم به برلمانات الدول الأعضاء من أجل تنفيذ خطط العمل الخاصة بالبيئة والتنمية .. كما يعقد الاتحاد العديد من المؤتمرات المتخصصة لدعم وتشجيع التنمية المستدامة.

ويحتل الدفاع عن الديمقراطية ودعمها مكاناً رئيسياً فى عمل الاتحاد البرلمانى الدولى ، ويتم ذلك عبر سبل عديدة منها نشر دراسات وتقديم مساعدات للبرلمانات فى اتجاهات متعددة ، ودعم القواعد الدولية ، كما يناقش موضوع الديمقراطية من مختلف جوانبه وزواياه لدى انعقاد المؤتمرات التأسيسية والمتخصصة ، ويساعد الاتحاد كذلك البرلمانات المحلية من خلال التعريف بطرق العمل وتبادل الخبرات بشأن الأنظمة الانتخابية والبرلمانية .. كذلك يتولى الاتحاد مراقبة الانتخابات والاستفتاءات الوطنية التى تنظمها منظمة الأمم المتحدة أو تشرف عليها أو تقوم بالتحقق من صحة سريانها مثلما حدث فى انتخابات ناميبيا (١٩٨٩) وكمبوديا (١٩٩٣) والحملة الانتخابية فى السلفادور عام (١٩٩٤).

من جهة أخرى يباشر الاتحاد البرلمانى الدولى أنشطة مختلفة الأشكال للدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها داخل مؤتمراته.أو من خلال اللجنة المعنية بحقوق الإنسان الخاصة بالبرلمانيين والتى

أنشأها الاتحاد وتتولى معالجة حالات نواب تعرضوا فى بلدانهم للتهديد والملاحقة بسبب ممارستهم حقهم فى التعبير كما يشارك فى مختلف الجهود الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان .

مصر فى الاتحاد البرلمانى الدولى

انضمت مصر إلى الاتحاد البرلمانى الدولى عام ١٩٢٤ ، وكانت بذلك أول دولة عربية تنضم إلى هذه المنظمة البرلمانية العالمية .. ومنذ ذلك الوقت ، تسهم مصر بجهد واضح فى أعمال الاتحاد ونشاطاته وتشارك فى مؤتمراته .

كما استضافت مصر المؤتمر البرلمانى الدولى مرتين الأولى عـام ١٩٤٧ (المؤتمر البرلمانى الدولى السادس والثلاثين) وناقش ذلك المؤتمر قضايا الهجرة والسكان وأوضاع مابعد الحرب العالمية الثانية .. إضافة إلى مسألة تدوين مبادئ القانون الدولى حيث قدم الدكتور محمد حسين هيكل رئيس مجلس الشيوخ المصرى آنذاك تقريراً حول هذا الموضوع حظى بتقدير المؤتمر .

أما المرة الثانية فكانت عام ١٩٩٧ عندما استضافت مصر المؤتمر البرلمانى الدولى الثامن والتسعين الذى سلمتُ خلاله رئاسة مجلس الاتحاد للرئيس الجديد بعد أن تمت مدة رئاستى القانونية .

كذلك تولى العديد من البرلمانيين المصريين مناصب فى أجهزة الاتحاد على فترات متفاوتة ، حيث رأس الدكتور فؤاد محيى الدين لجنة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى عام ١٩٦٦ ، كما تم اختيار الدكتور رشدى سعيد عضواً باللجنة التنفيذية للاتحاد فى الفترة من ١٩٧١ - ١٩٧٦ وتولى السيد / زكريا لطفى جمعة منصب نائب رئيس لجنة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى والمسائل العرقية عام ١٩٧٣ ، وتولت الدكتورة فرخندة حسن رئاسة لجنة التعليم والعلوم والثقافة والبيئة عام ١٩٧٩ ، وتولى الدكتور محمد إبراهيم دكرورى رئاسة اللجنة نفسها عام ١٩٨٢ ، كما تولى منصب نائب رئيس لجنة الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية فى عام ١٩٨٤ كما تم اختيار الدكتورة ليلى تكلا لعضوية اللجنة التنفيذية للاتحاد عام ١٩٨٨ ، وقد أكملت الدكتورة حورية مجاهد فترة هذه العضوية حتى عام ١٩٩٢ بعد أن فقدت الدكتورة ليلى تكلا عضويتها فى مجلس الشعب المصرى فى انتخابات عام ١٩٩٠ وفى عام ١٩٩٣ تم انتخاب الدكتورة حورية مجاهد نائباً لرئيس لجنة المسائل السياسية والأمن الدولى ونزع السلاح .

ثم جاء انتخابى رئيساً لمجلس الاتحاد تتويجا لهذا الدور المصرى النشط داخل الاتحاد وعلى المستويين الإقليمى والدولى ، وشهادة تقدير لمكانة مصر وسياستها وتجربتها الديمقراطية .

الطريق إلى قمة
الدبلوماسية البرلمانية الدولية

١ - المسرح الدولى

فى شهر ديسمبر عام ١٩٩٠ ، تم انتخابى رئيسا لمجلس الشعب المصرى .. فى ذلك الوقت كانت نظرة واحدة فاحصة على أو ضاع منطقتنا والعالم كفيلة بتأكيد أن الأسرة الدولية تعيش مرحلة " مخاض " لتحولات كبرى سياسية واقتصادية .

ولم تكن مصر بمعزل عن هذه التحولات .. بل كانت فى جوهر وبؤرة الأحداث الدولية :

.. بحكم موقعها السياسى والاستراتيجى وثقلها الحضارى والثقافى الذى جعل منها شريكاً مهماً ومؤثراً فى صياغة معظم التحولات الدولية الكبرى على مدى نصف القرن الأخير .

.. وكانت مصر أيضا فى قلب هذه التحولات بحكم دورها الإقليمى فى منطقة الشرق الأوسط والتى كانت مسرحاً لأحداث خطيرة كانت بمثابة إعلان لعدد من هذه التحولات وبروز ملامح ما يسمى بالنظام الدولى الجديد .

وأخيراً .. كانت مصر فى قلب هذه الأحداث بحكم مصالحها القومية العديدة والمترابطة والمتأثرة بأحداث العالم وتحولاته .. ففى ذلك الوقت كان مشروع التحول الاقتصادى العظيم بقيادة الرئيس مبارك فى منتصف الطريق .. وكان لابد لهذه التحولات أن تؤثر على هذا المشروع الشامل لبناء نهضة مصر الحديثة وترسيخ مكانتها .

وقد مارست مصر دورها بصلابة وبرؤية واضحة فى كل ما جرى ويجرى حولها من أحداث وتطورات .. على المستوى الأقليمى (كدورها فى أزمة الغزو العراقى للكويت وريادتها لجهود إحلال السلام فى الشرق الأوسط ثم فى سعيها الحثيث لإعادة توحيد الصف العربى) ، وعلى المستوى الدولى من خلال المكانة العظيمة التى تبوأتها دولياً بفضل التحركات الحكيمة والشجاعة للرئيس محمد حسنى مبارك ، وكان من بين هذه التحركات تأييد ترشيح الدكتور بطرس بطرس غالى لتولى منصب الأمين العام للأمم المتحدة عام ١٩٩٢ تم تأييد ترشيحى لمنصب رئيس مجلس الاتحاد البرلمانى فى عام ١٩٩٤ .. وكان فوز كل منا بهذا المنصب تجسيداً حياً لمكانة مصر وقيادتها السياسية ، وتقديراً دولياً رفيعاً لحكمة سياستها وثقة كبيرة فى رجالاتها .

٢ - قصة الانتخابات

كانت وراء فوزى فى انتخابات رئاسة مجلس الاتحاد البرلمانى الدولى قصة تمتد فصولها وتفاصيلها إلى نحو سبعة شهور من عام ١٩٩٤ .

ففى شهر فبراير من ذلك العام ، أبلغنى الأمين العام لمجلس الشعب بأن السكرتير العام للاتحاد البرلمانى الدولى أفاد بخطاب منه بأن الدول العربية يمكنها أن تتقدم للترشيح لشغل منصب رئيس مجلس الاتحاد .

وقبل أن أتخذ قراراً نهائياً فى هذا الشأن ، طلبت إرسال خطاب إلى السكرتير العام للاتحاد يعرب عن نيتى - مجرد النية - فى الترشيح وذلك كإجراء مبدئى للحصول على أسبقية الترشيح . وفى الشهر التالى انعقد المؤتمر الدولى للاتحاد البرلمانى الدولى فى فرنسا وتبينت من خلال اتصالاتى بالوفود البرلمانية إمكان الحصول على رئاسة الاتحاد خاصة بعد أن لمست تأييد المجموعتين : العربية والأفريقية .

وبعد عدد من الزيارات البرلمانية ، اختمرت الفكرة فى ذهنى وعرضتها على اللجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية المصرية التى طلبت منى بالإجماع أن أرشح نفسى .

وبعد إعلان الترشيح اعتمدت خطة تقوم على ثلاثة محاور : أولاً الدبلوماسية البرلمانية ، وثانياً الدبلوماسية الرسمية ، وثالثاً تحركات أسبوع الانتخابات .

وبالنسبة للدبلوماسية البرلمانية فقد أجريت مجموعة لقاءات مع مختلف برلمانات العالم ، واخترت من آسيا برلمانات الهند والفلبين وسنغافورة ، والتقيت بهم فى زيارات خاطفة . وفى أوروبا زرت البرلمان البريطانى بناء على دعوة من رئيس مجلس العموم البريطانى ، كما زرت الجمعية الوطنية الفرنسية أثناء مشاركتى فى مؤتمر الفرانكفون الذى أصدر أيضا قراراً بتأييد ترشيحى ، وهو القرار الذى صدر فى ١٣ يوليو ١٩٩٤ عقب اجتماع الجمعية الدولية للبرلمانيين الناطقين بالفرنسية بحضور ٤٠ عضواً.

وبعد أن أكد هذا القرار على ضرورة دعم التجمع الفرانكفونى وتأكيد دوره وسط المتغيرات الدولية ، أشار إلى أهمية الدور الذى يضطلع به البرلمانيون والاتحاد البرلمانى الدولى ثم نص على أن : المكتب " يعلن تأييده ترشيح الأستاذ الدكتور أحمد فتحى سرور لرئاسة مجلس الاتحاد البرلمانى الدولى باعتباره أحد أبناء التجمع الفرانكفونى ، وتقديراً لجهوده المختلفة التى بذلها فى

التعبير عن قضايا وطموحات الفرانكفونية وكذا لإسهاماته الكبيرة فى الوقوف إلى جانب هذه القضايا فى إطار الاتحاد البرلمانى الدولى .

وعلى المستوى الأفريقى زرت جنوب أفريقيا كما قمت بزيارة السنغال والرأس الأخضر خلال انعقاد مؤتمر الاتحاد البرلمانى الأفريقى الذى أصدر قراراً رائعاً فى ١٠ يونيو ١٩٩٤، جاء فيه أن " الاتحاد يعلن تأييده لترشيح الدكتور أحمد فتحى سرور رئيس الشعبة البرلمانية المصرية لرئاسة مجلس الاتحاد البرلمانى الدولى ، بوصفه من أبناء أفريقيا المخلصين ، وبرلمانياً لامعاً من أبنائها ، وتقديراً لإنجازاته البرلمانية الممتازة التى حققها طول مدة رئاسته لاتحاد البرلمانات الأفريقية ، والنشاط المشهود والمثمر فى خدمة القضايا الأفريقية فى الاتحاد البرلمانى الدولى ، وما حققه من نتائج جديرة بالإشادة والتقدير» .

وفى أمريكا اللاتينية زرت دولة واحدة هى المكسيك .

أما المحور الثانى ، وهو الدبلوماسية الرسمية ، فقد قادها الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس الجمهورية فأجرى العديد من الاتصالات برؤساء الدول الصديقة لتأييد الترشيح ، كما وجه بإرسال خطابات إلى رؤساء البرلمانات فى أنحاء العالم من خلال

سفراء مصر فى الخارج وسفراء الدول الأخرى فى مصر لحثهم على تأييد الترشيح .

أما المحور الثالث وهو التخطيط لأسبوع الانتخابات فقد تركز على إجراء لقاءات مع مختلف المجموعات الإقليمية وشرح وجهات النظر الرسمية والرد على كافة الأسئلة .

ورغم شراسة معركة الانتخابات فى مواجهة مرشح شيلى وهو مرشح قوى يحظى بتأييد عدد كبير من الدول فضلا عن أنه يمثل الحزب المسيحى الديمقراطى مما يربطه بالأحزاب الأوروبية ، كما كان سكرتيراً عاماً مساعداً للأمم المتحدة لمدة عشر سنوات .. رغم ذلك فإن علىّ أن أعترف أن الفوز فى هذه الانتخابات يعود فى الحقيقة إلى أمرين أساسيين :

الأول : الدعم والمساندة اللذان حظيت بهما من قبل الرئيس محمد حسنى مبارك وهو دعم كبير ومساندة قوية ومؤثرة على الصعيد الدولى إلى أبعد الحدود .

والثانى : هو الدور المحورى والتاريخى والحضارى لمصر على دوائر متعددة فى آن واحد .. الدائرة العربية ، والأفريقية ، والأسيوية ، والمتوسطية .. وغيرها .. بل لقد تعدت الحركة السياسية الدولية لمصر فى

إطار مصالحها ودورها إلى المشاركة فى رسم خريطة العالم فى أحد مكوناتها المهمة وهو مجموعة عدم الانحياز .

هذا الدور المحورى المتعدد كان هو رصيدى الكبير فى تلك المنافسة الدولية .. وهو أيضا رصيد مصر الباقى فى دعم مسيرتها ومكانتها بين الأمم .

وسوف أورد بعض الأمثلة التى استعنت بها من هذا المعين المصرى الثرى على كل الأدوار وفى كل الاتجاهات .

فقد شهد أسبوع الانتخابات خلال المؤتمر البرلمانى الدولى فى كوبنهاجن فى عام ١٩٩٤ مناظرات عديدة بينى وبين المرشح المنافس أمام المجموعات الدولية المختلفة .

فأمام المجموعة الأوربية كان من اليسير علىّ أن أذكرهم : " بتاريخ مصر الحضارى ، وتأثيرها المتبادل فى الحضارتين اليونانية والرومانية " كما قلت لهم :

" إن شعب مصر يسهم بدور كبير وفعال فى تحقيق الأمن الأوروبى باعتبار أوروبا من دول البحر المتوسط . ونظراً لدور مصر المهم فى تحقيق السلام بالشرق الأوسط الذى يقوده باقتدار الرئيس حسنى مبارك "

كما ذكرتهم " بمبادرة الرئيس مبارك لإقامة منتدى دول البحر المتوسط وانعكاسات ذلك على التعاون السياسى والثقافى والاجتماعى بين مصر وعدد كبير من البلدان الأوروبية " .

وأمام مجموعة آسيا والباسيفيك التى تضم كتلة اقتصادية كبيرة - من بينها شيلى - تحدثت عن " موقع مصر الجغرافى الذى يقع جزء مهم منه فى قارة آسيا . . وأن مصر هى باب آسيا إلى أفريقيا وأوربا . . ودور مصر التاريخى مع كل من الهند واندونيسيا فى تأسيس حركة عدم الانحياز . . وأن مصر لها موقعها المهم والمؤثر فى تعميق قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان .. وأنها تملك تجربة ديمقراطية ثرية ورائدة فى منطقتها "

وأمام مجموعة عدم الانحياز ، كان سهلاً أن أذكرهم " بدور مصر الرائد فى إنشاء الحركة وفى قيادتها حتى الآن ، وأن أتحدث عن دور السياسة المصرية فى الحوار بين الشمال والجنوب وفى دعم مطالب الدول النامية والدفاع عن مصالحها إزاء المتغيرات العالمية المتلاحقة .

وأمام المجموعة الأفريقية فإن رصيد مصر لايحتاج إلى دليل ، فلمصر دور مشهود فى دعم تحرر الشعوب الأفريقية ، وفى مشاركتها فى حل مشكلات القارة والتعبير عنها .. بل " إن

اختيار الرئيس حسنى مبارك مرتين لرئاسة منظمة الوحدة الافريقية وانجازاتهاالكبيرة طوال هاتين الفترتين كانت إشارة كافية لمكانة مصر فى نفوس الأفارقة " .

وأمام مجموعة دول أمريكا اللاتينية ذاتها قلت لهم:"رغم أننى مرشح منافس لأحد أبناء قارتكم فإننى لست غريباً عنكم ، فأول سفارة لأمريكا اللاتينية كانت فى مصر ،ولدينا حوار أفريقى لاتينى تسهم فيه مصر بشكل فعال .

إن فى القاهرة ميدانين يحملان اسم سيمون بوليفار ، وفى الأرجنتين ميدان يحمل اسم الزعيم أحمد عرابى ، ومصر مثلكم من دول الجنوب النامى .. ومصالحنا مشتركة وقضاياكم ليست بعيدة عنا ، بل لقد صدر لى كتاب عن الشرعية الدستورية به صفحات عن شيلى أيام الدكتاتورية . وما كانت تشهده من إهدار للحرية وقتها .. وسأعطى نسخة منه لمنافسى مرشح شيلى.

وفى مناظرة أمام لجنة التنسيق بين السيدات البرلمانيات فى ١١ / ٩ / ١٩٩٤ فى كوبنهاجن تحدثت عن وضع المرأة فى مصر وأشرت إلى المؤتمر القومى للمرأة الذى عقد فى يونيه ١٩٩٤ برئاسة السيدة سوزان مبارك حرم السيد رئيس الجمهورية

وهو المؤتمر الذى أكد على أهمية اشتراك المرأة فى الحياة السياسية واقترح عدة توصيات لتمكينها من تحقيق هذا الهدف.

كما أشرت إلى دور المرأة فى مصر منذ تاريخها القديم إلى الوقت الحالى حيث تشارك المرأة فى مختلف المناصب الرفيعة والوزارية فى مصر .. وأكدت على حقيقة أن تمكين المرأة من الاشتراك فى الحياة السياسية يتطلب العناية بصحتها وتعليمها من خلال خطة لتحقيق تنمية متواصلة .

وفى هذا الصدد ، أريد أن أنوه إلى الأهمية الكبيرة لهذا اللقاء مع السيدات البرلمانيات فى انتخابات رئيس الاتحاد البرلمانى الدولى ، فقد درجت العادة على أنه يتعين على المرشح لهذا المنصب أن يجتاز اختباراً فى مواجهة هذا الجمع من السيدات البرلمانيات ، يجيب خلاله عن الأسئلة الموجهة منهن والتى من خلالها تتحدد ملامح شخصيته ، ومدى اقتناعه بحقوق المرأة فى الحياة السياسية . وفى ضوء هذا الاختبار يتكون رأى عام بشأن المرشح سرعان ماينتشر بين الأعضاء ويكون له تأثير كبير .

لقد أردت من ذكر هذه الأمثلة التأكيد على حقيقة أن موقع وموضع مصر " المفصلى " جغرافياً واستراتيجياً قد جعل منها

ملتقى للثقافات والأفكار والحضارات التى أثرت فيها مصر وتأثرت بها .. وهذا الرصيد يضاعف أيضا من مكانتها لدى كل الشعوب والأمم .. وكان تأييد أغلبية دول العالم لانتخابى رئيسا لمجلس الاتحاد البرلمانى الدولى تعبيراً عن هذا الرصيد ..

لقد جسدت هذا المعنى سطور برقية التهنئة التى تلقيتها من السيد الرئيس محمد حسنى مبارك عقب إعلان نتيجة الانتخاب وقال فيها سيادته :

" إن فوزكم برئاسة الاتحاد البرلمانى الدولى جاء تعبيراً عن تقدير المجتمع الدولى لدور مصر والمبادئ والقيم التى تلتزم بها عن طريق الديمقراطية وحرية الرأى واحترام حقوق الإنسان ، ومواقفها الواضحة حيال قضايا السلام وحرية الشعوب ، كما جاء اعتزازاً بدوركم وعطائكم المتميز من خلال ما قدمتموه من إنجاز فى كافة مواقع العمل الوطنى التى توليتموها فى خدمة وطنكم مصر على الصعيدين الوطنى والدولى " .

وهكذا فإن أهم الدروس التى يمكن استخلاصها من تجربة الانتخابات هذه ، هى أن الصراع الدولى على حقيقته ، وبكل خصائصه ، يتجلى فى انتخابات رئاسة البرلمان الدولى ، حيث يحكم نتيجة هذا الصراع نوعان من العلاقات :

الأول : هو العلاقات الدولية التى تؤثر فيها عدة عناصر منها مكانة الدولة وسياستها وعلاقاتها الإقليمية مع مختلف المجموعات الدولية ، وكذلك عنصر المصالح المشتركة والمترابطة فى إطار التعاون الدولى .

والثانى : هو العلاقات الشخصية بين المرشح ومن يملكون حق التصويت له ، إضافة إلى الدعاية التى تتم خلال أسبوع الانتخابات.

ويضاعف من أهمية عنصر العلاقات الشخصية طبيعة عملية التصويت ذاتها ، حيث يتم التصويت سريا فلا يعرف أحد مدى التزام الناخب بما اتفق عليه مع وفد بلاده .

فضلا عن أن البرلمانيين بطبيعتهم أحرار فى آرائهم ، مستقلون فى شخصياتهم .كما أن الوفد البرلمانى يضم عادة أعضاء من أحزاب وتوجهات سياسية متباينة

وقد يتحدد الرأى الحقيقى للناخب عندما يختلى بنفسه أمام صندوق التصويت .. لذلك فإن الدعاية التى تتم فى أسبوع الانتخابات مهمة جداً حيث من خلالها يتحدد الوزن الشخصى للمرشح وقدرته على الحركة النشطة والقدرة على الإقناع .

وفى ضوء كل ذلك ، فإن نتيجة هذه الانتخابات لاتخلو من المفاجآت غالبا .. لأن من الصعب جداً التنبؤ بها .. وذلك أن أى توقع إنما يكون على أسس موضوعية .. أما فى مثل هذه الانتخابات فالقرار إلى حد ما بيد الناخب لحظة التصويت وهو قرار يتوقف على أمور عديدة ، وقابل للتغيير فى أية لحظة من لحظات ماقبل التصويت ولاعتبارات إقناعية وشخصية .

٣ - أجندة العمل

أربعة اعتبارات ساهمت فى صياغة رؤيتى لأجندة وأولويات العمل ولما يمكن أن يقدمه الاتحاد البرلمانى الدولى خلال رئاستى لمجلسه .

فمنذ اللحظة الأولى لتسلم هذه المسئولية بدت أمامى هذه الاعتبارات الأربعة وهى : طبيعة الاتحاد نفسه ، وطبيعة مهامه ونظام عمله ، ثم مصر التى أتشرف بالانتماء إليها ودورها الحيوى فى الأسرة الدولية ، ثم طبيعة ومتطلبات المرحلة المهمة التى يمر بها المجتمع الدولى وما تمر به من تحولات .. أخيراً رصيدى من الخبرات الذاتية سواء على المستوى العلمى الأكاديمى أو فى مهامى الدبلوماسية العديدة ، أو فى ممارستى للعمل السياسى .

أما بالنسبة للأهداف التي يمكن أن يحققها الاتحاد البرلماني الدولى فى إطار مهامه ونظام عمله فقد اعتقدت فى مجموعة من الحقائق منها :

- أهمية هذا المحفل المهم الذى يعتبر أكبر ملتقى لممثلى الشعوب وأرحب منتدى لتبادل الحوار والفكر ، إنه قمة الدبلوماسية البرلمانية الدولية متعددة الأطراف والتى يمكن إذا ما أحسن استخدامها أن تلعب دوراً كبيراً من أجل إقامة مناخ أكثر ملاءمة لتفاهم أفضل بين شعوب العالم على اختلاف ثقافاتهم وحضاراتهم ومستوياتهم الاجتماعية والاقتصادية بما يحقق ثراء إنسانياً لاحدود له خاصة فيما يتعلق بتحقيق التعاون الدولى بين الشمال والجنوب ، وإرساء السلام واحترام حقوق الإنسان .
- أن الدبلوماسية البرلمانية التى يقودها الاتحاد البرلمانى الدولى - فى إطار تخطيط سليم وإيمان قوى من جانب الممارسين لها - تعتبر وسيلة متميزة لنقل الخبرات بين برلمانات الدول العريقة فى الممارسة الديمقراطية والتى قطعت شوطاً فى طريقها ، والأخرى ذات الديمقراطية الناشئة .. ويعد ذلك التجمع البرلمانى الدولى نقطة

التقاء حقيقية بين البرلمانات فى مختلف مناطق العالم لتبادل المعلومات وإجراء الحوار البناء بما يسمح للبرلمانيين بالتعبير عن آرائهم من خلال نظرة دولية شاملة وعدم حصر تفكيرهم فى وجهات النظر المحلية وإنما التطلع إلى إطار دولى أكثر شمولاً ورعاية .

- أهمية تأكيد دور البرلمانيين لأداء مسئولياتهم الجسيمة من أجل إعلاء مبادئ التعاون الدولى ، واحترام حقوق الإنسان ، وحماية البيئة ، واحترام الشرعية الدولية على أساس من العدالة الدولية ، وهو ما ينعكس على الأداء البرلمانى التشريعى والرقابى داخل الدول التى يمثلها أولئك البرلمانيون.

بعبارة أخرى .. فإن الاتحاد البرلمانى الدولى باعتباره منظمة دولية لا تملك أدوات إجبار وإلزام لتنفيذ قراراتها وتوصياتها ، فإن تنشيط دورها إنما يتطلب رؤية واضحة وقوة إقناع معنوية تستند إلى بلورة إجماع دولى قائم على الحوار ، وتتطلب كذلك التنسيق مع المنظمات الدولية الأخرى ، وتتطلب أخيراً عملاً دؤوبا للتأثير فى القرار الدولى والمحلى فى الدول الأعضاء لتحقيق أهداف الاتحاد .

من جهة ثانية ، فإن أدائى لهذه المسئولية الدولية إنما يرتبط بلا شك بالدور المصرى فى المجتمع الدولى .

فمن المؤكد أن الانتخابات الدورية لرئاسة مجلس الاتحاد وتداول هذا المقعد كل ثلاث سنوات ، إنما يراعى فيه الاستفادة من أفضل كفاءات برلمانية ممكنة على المستوى العالمى وفى الوقت نفسه الاستفادة من كفاءات تنتمى لمختلف الثقافات والتجمعات الدولية وتعبر عن رؤيتها .

ومصر التى أتشرف بالانتماء إليها لم تنعزل يوماً أو تنغلق على نفسها ، وإنما بذلت عبر التاريخ جهداً كبيراً رائداً فى مختلف المجالات وكان دورها الثقافى ، كمهد لأول حضارة بشرية راقية عرفها الإنسان ، الركيزة الأولى لنفوذها السياسى وحركتها على الصعيد الوطنى والإقليمى والدولى . واستمر دورها حتى فى أشد الفترات صعوبة فى تاريخ الإنسانية ، فقد أعطتها مصر بعداً جديداً سمح لها بالتعايش فى نسيج متجانس أساسه التسامح والتأثير المتبادل ، وقد استطاعت مصر أن تقيم حواراً بين حضارات عظيمة كان لها تأثيرها الدولى على مدار تاريخ البشرية .

ومصر دولة تنتمى إلى كل من أفريقيا وأسيا والمنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط ومنطقة البحر المتوسط ، وتعاونت تعاوناً مخلصاً على جميع المستويات مع بلدان هذه القارات والمناطق وحققت تعاوناً دولياً ناجحاً مع مختلف بلاد العالم في شتى القضايا الدولية .

وقد تعدت الحركة السياسية الدولية لمصر فى إطار مصالحها المحلية وحدود دورها الإقليمى إلى نشاط المشاركة فى رسم خريطة العالم السياسية فى العديد من مكوناتها فى فترات مختلفة ومن خلال مسالك عديدة .

هذا الدور المحورى متعدد الاتجاهات كان له تأثيره فى تعدد النطاق الموضوعى والجغرافى والسياسى للقضايا التى أولاها الاتحاد اهتماماً خلال فترة رئاستى لمجلسه ، بحيث غطت تقريباً اهتمامات ومصالح كل المجموعات الدولية .

من جهة ثالثة ، فقد توليت رئاسة مجلس الاتحاد فى فترة حاسمة شهدت تحولات دولية مهمة .

فعلى الصعيد السياسى كان النظام الدولى ولايزال إلى حد كبير فى مرحلة سيولة نسبية بعد انهيار نظام القطبية الثنائية وانتهاء الحرب الباردة وسقوط نظم الدكتاتوريات الشمولية ،

وبروز التوجه العالمى نحو الديمقراطية .. ومعنى ذلك أن هناك امكانية بل واجب للمشاركة فى صياغة نظام دولى جديد أكثر عدالة وتكافؤ وديمقراطية على صعيد العلاقات بين وحداته .

في الوقت نفسه شهد العالم ظاهرة انكماش المسافة بين ماهو خارجى وماهو داخلى فى حياة الشعوب والمجتمعات فى إطار "العولمة" التى تمثلت أبرز ملامحها فى اتفاق إنشاء منظمة التجارة العالمية التى دخلت حيز التنفيذ اعتباراً من يناير ١٩٩٥ أى بعد شهور قليلة من تسلم مهمتى الدولية .

وظاهرة " العولمة " لم تكن لها آثارها على الصعيد الاقتصادى فقط ، ولكن تعاظمت مظاهرها أيضا فى النطاق الإعلامى والاتصالى والثقافى ، وأصبح العالم " قرية كونية " تزايدت فيها مساحة المشكلات والهموم والمصالح المشتركة التى تعنى البشرية ككل ، مثل القضايا البيئية والتنمية والقضايا الاجتماعية ، إضافة إلى القضايا الدولية المعروفة والمرتبطة بأهداف تحقيق السلام والأمن الدوليين وترسيخ التعاون الدولى .

هذه التطورات فى مجملها ضاعفت من المهام التى يتعين على الدبلوماسية البرلمانية القيام بها ، ولكنها فى الوقت نفسه أفسحت مجالاً مهما لعمل هذه الدبلوماسية وتأثيرها على الرأى

العام الدولى المؤثر فى الإرادة السياسية الدولية والمرشد لها من أجل مصالح الشعوب ، إضافة إلى تزايد مساحة العمل التشريعى الدولى عبر اتفاقات دولية شارعة مثل اتفاقيات التجارة العالمية ، واتفاقيات البيئة ، وقوانين البحار والنقل، والملكية الفكرية ،وغيرها وهو أمر يرتبط بعمل البرلمانيين ، ويدفعهم لتدعيم الحوار بينهم لصياغة رؤى متكاملة لمضامين مثل هذه الاتفاقيات التى تنعكس على عملهم فى مجال التشريع الداخلى الوطنى .

إن الدور الحقيقى للدبلوماسية البرلمانية فى عصر العولمة هو ببساطة أن يعود كل برلمانى إلى إطاره الوطنى ليمارس عمله التشريعى فى أية مسألة آخذاً فى اعتباره تفكير وتقدير وتقييم البرلمانيين الآخرين خارج دولته للمسألة نفسها ، لأن تشريعات وسياسات كل منا أصبحت تؤثر فى سياسات وتشريعات الآخرين بدرجة أعلى وأعمق بكثير مما كان يتصوره الإنسان قبل زمن قصير .

أما المصدر الرابع الذى صاغ رؤيتى الأولى لدور الاتحاد البرلمانى الدولى فى ضوء هذه التطورات .. فهو حصيلة خبرتى فى المواقع العديدة التى تشرفت بالعمل بها سواء على المستوى

الأكاديمي في دراسة وتدريس العلوم القانونية ، أو على المستوى السياسي بشقيه الوزاري والحزبي ، أو على المستوى الدبلوماسي والدولي حيث عملت في مواقع عديدة بالخارج ملحقاً ثم مستشاراً ثقافياً لمصر ، ومندوباً لجامعة الدول العربية لدى اليونسكو ، ونائباً لرئيس اليونسكو وعضو المجلس التنفيذي بها ، إلى جانب العديد من المهام الأخرى التي تعاملت فيها عن قرب مع أشكال عديدة من الدبلوماسية الدولية ، ومع قضايا شديدة الارتباط بمهام وأهداف الاتحاد البرلماني ، وقبل كل ذلك حصيلة رئاستي لمجلس الشعب المصري في فترة مهمة حققت فيها مصر انجازات كبرى على صعيد قضايا عديدة اقتصادية واجتماعية وسياسية .

في ضوء هذه الاعتبارات الأربعة تحددت أجندة أولويات العمل أمامي في عدة محاور :

ففي مجال القضايا السياسية تصدرت قضية الديمقراطية بكل أبعادها المجتمعية والثقافية والسياسية أولويات العمل السياسي، إضافة إلى قضايا السلم والأمن سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي ، مع توجيه اهتمام أكبر لقضايا حقوق الإنسان .

وعلى المستوى الاجتماعى كانت القضايا المتعلقة بوضع المرأة فى مقدمة الأولويات إضافة إلى الأبعاد الاجتماعية للتنمية فى إطار مايعرف باسم التنمية المستدامة .

وفى مجال القضايا الاقتصادية كانت قضية التنمية العالمية وتأثيرات عصر العولمة على العمالة خاصة فى الدول النامية تبدو ذات أهمية خاصة كما كان لابد من توجيه اهتمام مناسب لقضايا الغذاء والبحث عن سبل حماية الحق فى الغذاء لكل إنسان إزاء آثار ظاهرة العولمة وتحرير التجارة.

هذا إلى جانب العديد من القضايا الأخرى سواء الطارئة أو العادية مثل قضايا التعليم والعلوم والاتصال أو القضايا الإنسانية أو غيرها .

تلك هى أجندة العمل المثقلة التى حاولت جاهداً السعى للتأثير فيها من خلال الدبلوماسية البرلمانية ، وعبر آليات عمل متعددة فى وقت واحد .

٤ - آليات العمل

الاتحاد البرلمانى الدولى له آليات العمل الخاصة به ، مثل الاجتماعات العادية للاتحاد (نصف سنوية) والاجتماعات

المتخصصة ، والندوات التى يعقدها أو يشارك فيها ، إضافة إلى مشاركته فى المؤتمرات العالمية الكبرى حيث يعقد على هامشها عادة مايسمى بيوم البرلمانيين .

وبالإضافة إلى هذه المناسبات فقد حرصت على توسيع دائرة نشاط رئيس الاتحاد ومشاركته فى العديد من الاجتماعات الدولية والاقليمية الأخرى ، كما حرصت خلال كل هذه المشاركات على التأكيد على القيم والأهداف التى سعيت لترسيخها فى الضمير العالمى من خلال الدبلوماسية البرلمانية .

وخلال فترة رئاستى لمجلس الاتحاد البرلمانى الدولى ، ترأست أو شاركت فى العديد من هذه المناسبات ومن بينها :

- الاجتماعات العادية للاتحاد البرلمانى والدولى

منذ انتخابى لرئاسة مجلس الاتحاد البرلمانى الدولى فى سبتمبر ١٩٩٤ ، تشرفت برئاسة الاجتماعات نصف السنوية للجنة التنفيذية للاتحاد واجتماعات مجلس الاتحاد التى عقدت على النحو التالى:

- المؤتمر البرلمانى الدولى الثالث والتسعون (مدريد - أبريل ١٩٩٥) :

وتم التركيز خلاله على الموضوعات التالية : المجتمع الدولى فى مواجهة التحديات التى تنتج عن المآسى الناجمة عن

الصراع المسلح والكوارث الطبيعية والتى يصنعها الإنسان، والحاجة إلى تحرك عاجل فاعل ومتجانس من خلال الآليات السياسية والإنسانية ، وموضوع التحرك البرلمانى حتى تصل المرأة إلى أجهزة صنع القرار وحتى تشارك فيها بهدف تحقيق المساواة الحقيقية ، ثم موضوع أخلاقيات علوم البيولوجيا وإنعكاساتها على حماية حقوق الإنسان .

- المؤتمر البرلمانى الدولى الرابع والتسعون (بوخارست - أكتوبر ١٩٩٥):

وتم خلاله التركيز على قضايا التحرك البرلمانى من أجل مكافحة الفساد وضرورة التعاون الدولى فى هذا المجال . وموضوع الدعوة إلى احترام القانون الإنسانى الدولى ، وموضوع استراتيجيات التنفيذ المحكم للالتزامات القومية والدولية التى أقرتها القمة العالمية للتنمية الدولية ، وأخيراً مسألة حظر إجراء التجارب النووية ووقف جميع تجارب السلاح النووى .

- المؤتمر البرلمانى الدولى الخامس والتسعون (اسطنبول - أبريل ١٩٩٦):

وتم خلاله التركيز على مسألة القضاء على ظاهرة الإرهاب التى تهدد الديمقراطية وحقوق الإنسان ، وكذلك الأمن

والسلام الدوليان ، والتى تقف عائقا أمام التنمية : التدابير المطلوبة على المستويين القومى والدولى لمنع أعمال الإرهاب ، وكذلك موضوع حماية الأقليات كقضية عالمية وضرورة من ضرورات الأمن والسلام .

- المؤتمر البرلمانى الدولى السادس والتسعون (بكين - سبتمبر ١٩٩٦):

وتم خلاله التركيز على قضية الدعوة لمزيد من احترام وحماية حقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق المرأة والطفل بصفة خاصة ، وكذلك سياسات واستراتيجيات لحماية الحق فى الغذاء فى عصر عولمة الاقتصاد وتحرير التجارة . كما تم إصدار قرار لحظر دولى على استخدام الألغام المضادة للأفراد ، وضرورة رفع هذه الألغام لأهداف إنسانية .

- المؤتمر البرلمانى الدولى السابع والتسعون (سيول - أبريل ١٩٩٧) :

وتم خلاله بحث موضوع التعاون من أجل الأمن والاستقرار الدولى والإقليمى ، ومن أجل احترام سيادة الدول واستقلالها فى جميع أشكالها ، وكذلك موضوع الحفاظ على وضع مدينة القدس واستخدام كافة السبل التى من شأنها إحباط المناورات الرامية

إلى تغيير هويتها والتى تمثل خطراً على الأمن وعلى عملية السلام . كما تم بحث التحرك الدولى بشأن الموقف الطارئ آنذاك فى ألبانيا وزائير ، وكذلك موضوع الإجراءات المطلوبة لتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج من أجل تحقيق التنمية المتواصلة .

- المؤتمر البرلمانى الدولى الثامن والتسعون (القاهرة - سبتمبر ١٩٩٧):

وتم خلاله التركيز على موضوع العمالة والعولمة ، وكذلك موضوع تحقيق الديمقراطية الدائمة عن طريق إعادة النظر فى العلاقة بين البرلمان والشعب وتعزيز هذه العلاقة ، كما صدر عن المؤتمر الإعلان العالمى للديمقراطية .

هذا بالإضافة إلى الاجتماعات المتخصصة للاتحاد البرلمانى الدولى ومنها :

- الاجتماع التحضيرى لمؤتمر الاتحاد البرلمانى الدولى الثانى حول الأمن والتعاون فى منطقة حوض البحر المتوسط .
- الجلسة الخاصة لمجلس الاتحاد بمناسبة اليوبيل الذهبى لقيام الأمم المتحدة فى مقر المنظمة العالمية فى نيويورك (من ٣٠ أغسطس - ١ سبتمبر ١٩٩٥)

- المؤتمر الثانى حول الأمن والتعاون فى منطقة حوض البحر المتوسط فى فاليتا (نوفمبر ١٩٩٥)

- أيام البرلمانيين فى المؤتمرات العالمية :

- يوم البرلمانيين فى القاهرة (٧ سبتمبر ١٩٩٤) بمناسبة انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة حول السكان والتنمية .

- يوم البرلمانيين فى القمة العالمية للتنمية الاجتماعية فى كوبنهاجن (٧ مارس ١٩٩٥) ثم تقديم رسالة الاتحاد فى الجلسة الموسعة فى القمة (٨مارس ١٩٩٥) .

- يوم البرلمانيين فى القمة العالمية للغذاء فى روما (١٥ نوفمبر ١٩٩٦!) ثم تقديم إعلان الاتحاد للقمة (١٧ نوفمبر ١٩٩٦) .

- يوم البرلمانيين فى المؤتمر الدولى الرابع للمرأة فى بكين (٧سبتمبر ١٩٩٥) ثم تقديم إعلان بكين البرلمانى للمؤتمر (٧ سبتمبر ١٩٩٥) .

- بعض الأنشطة المهمة الأخرى

- اجتماع مع السكرتير العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالى فى جنيف (يناير ١٩٩٥) .

- توقيع اتفاقية للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلمانى الدولى بمقر الأمم المتحدة (٢٤ يوليو ١٩٩٦) .

- توقيع اتفاقية بين اليونسكو والاتحاد فى باريس (٢٦ يونيه ١٩٩٧)

- توقيع اتفاقية للتعاون بين منظمة الأمم المتحدة للغذاء والزراعة والاتحاد البرلمانى مع مدير عام المنظمة وسكرتير عام الاتحاد فى روما (١٩٩٧)

- **اجتماعات أخرى**

- تمثيل الاتحاد البرلمانى الدولى فى الاجتماع الأول لرؤساء برلمانات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية فى الكويت (١٢ - ١٧ نوفمبر ١٩٩٤)

- إلقاء كلمة فى اجتماع لجنة التعليم والاتصال والشئون الثقافية بالقاهرة (١٥ مارس ١٩٩٥) .

- المشاركة فى المؤتمر الذى نظمته جامعة القاهرة عن الديمقراطية والتنمية (١٨ماس ١٩٩٥)

- إلقاء كلمة أمام مؤتمر الاتحاد البرلمانى العربى - الرباط (٣ أبريل ١٩٩٥) .

- إلقاء كلمة أمام مؤتمر الأمم المتحدة التاسع حول منع الجريمة ومعاملة المذنبين - القاهرة (٢٩ أبريل - ٨ مايو ١٩٩٥).

- إلقاء كلمة أمام الجمعية البرلمانية لمجلس أوربا - ستراسبورج (٢٨يونيه ١٩٩٥)
- إلقاء كلمة أمام المؤتمر الثامن عشر لاتحاد برلمانات أفريقيا - أوجادوجو(٢٤ -٢٥ يونيو ١٩٩٥) .
- تمثيل الاتحاد البرلمانى الدولى فى مؤتمر الاتحاد البرلمانى العربى بدمشق (١٤ - ١٥ مايو ١٩٩٦)
- تمثيل الاتحاد البرلمانى الدولى فى الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون فى أوروبا - استكهولم (٥ - ٦ يوليه ١٩٩٦)
- تمثيل الاتحاد البرلمانى الدولى فى الجلسة الافتتاحية لحلقة العمل حول حقوق الطفل وحقوق المرأة التى نظمتها لجنة حقوق الطفل والمرأة وإزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة بالتعاون مع منظمة اليونيسيف بالقاهرة (٢٠نوفمبر ١٩٩٦)
- إلقاء كلمة فى افتتاح ندوة البرلمان انعكاس للهوية القومية التى نظمتها لجنة التعليم والاتصال والشئون الثقافية بالقاهرة (٣ - ٥ ديسمبر ١٩٩٦) .

العمــل مــن أجل الديمقراطيــة

الديمقراطية هي أكثر الكلمات « سحرا » وأكثر المصطلحات السياسية تداولاً في المجتمع الدولي..

رغم ذلك فلا يوجد تعريف موحد للديمقراطية ، بل توجد لها مئات التعريفات ، ولا يوجد لها تطبيق واحد ، بل عشرات التطبيقات .

وإذا كانت هناك سمة ميزت عمل الاتحاد البرلماني الدولي خلال الفترة من ١٩٩٤ - ١٩٩٧ أكثر من غيرها ، فهي الاهتمام البالغ والمدروس بقضية الديمقراطية ، ليس فقط لأن الاتحاد قد توج أعماله في هذه الفترة بإصدار الإعلان العالمي للديمقراطية من القاهرة في ختام المؤتمر البرلماني الدولي الثامن والتسعين ، ولكن أيضا لأنه حاول طوال هذه السنوات الثلاث ترسيخ مفهوم واضح ومعايير متفق عليها بشأن التطبيق الديمقراطي المعاصر .

١ - مفهوم الديمقراطية

بقدر بساطة الفكرة الديمقراطية ووضوحها متمثلة في حكم الشعب بواسطة الشعب ولصالح الشعب .. بقدر ما أثارت هذه

الكلمة من جدل واختلافات نظرية وتطبيقية ، فعلى المستوى النظرى لم يتوصل الفكر السياسى إلى وضع تعريف موحد متفق عليه لمفهوم الديمقراطية وأصبح هناك مئات التعريفات لهذا المصطلح .

وعلى المستوى العملى زعمت جميع النظم السياسية فى العالم فى النصف الثانى من هذا القرن أنها تطبق نظماً ديمقراطية خاصة بها .. بل إن من المفارقات أن النظم الدكتاتورية الشمولية الشيوعية هى أكثر الدول التى استخدمت تعبير الديمقراطية فى اسمها الرسمى قارنة إياه بما يسمى «بالديمقراطية الشعبية » وهو مفهوم خاص بها .

ودون الدخول فى دائرة الجدل هذه . والاشتباك فى صراع النظريات والمذاهب السياسية ، فإن بالإمكان الحديث عن مجموعة من الخصائص النظرية والأبعاد التطبيقية للديمقراطية ومن بينها :

- أن الديمقراطية ليست مجرد مفهوم أكاديمى ، وليست مجرد مصطلح فلسفى ولكن لها مدلولاً حياً ، وواقعاً تؤثر فيه وتتأثر به .

- ليس هناك نموذج عالمى معيارى موحد للديمقراطية التى يمكن أن تختلف أشكالها باختلاف الثقافات والشعوب والأوضاع السياسية والاجتماعية فى كل مجتمع .. فالديمقراطية ليست غاية فى حد ذاتها .. ولكن الغاية هى حكم الشعب بالشعب ولمصلحة الشعب وبقدر ما يحقق نظام الحكم هذه الأهداف بقدر ما يكون ديمقراطياً .. فالديمقراطية ليست شكلا نمطياً ولا نموذجاً واحداً ، ولكن شكلها ونموذجها يتحددان وفقا للبيئة الثقافية والاجتماعية لكل دولة على حدة .

الديمقراطية والانتخابات

تمثل الانتخابات والاستفتاءات التطبيق العملى لمبدأ «الشعب هو مصدر السلطات » ، وتمثل الانتخابات البرلمانية الآلية الأساسية التى يمارس الشعب من خلالها سلطته فى اختيار ممثليه، ولاشك أن الانتخابات الدورية الحرة والسليمة تعد عنصراً أساسياً فى ترسيخ دعائم الديمقراطية .

وفى ضوء هذه العلاقة الوثيقة بين الديمقراطية والانتخابات كان مجلس الاتحاد البرلمانى الدولى قد أصدر فى ٢٦ مارس

١٩٩٤ إعلانا بشأن معايير الانتخابات الحرة والنزيهة وبصفة خاصة مايلى :

* حق كل مواطن فى التصويت فى الانتخابات على أسس غير تمييزية .
* حق كل مواطن فى الترشيح للانتخابات وفقا للنظم الدستورية والقانونية السائدة وما يرتبط بذلك من حرية الانضمام إلى الأحزاب وتكوينها ، وحرية التعبير والانتقال والاتصال فى إدارة الحملات الانتخابية دون تدخل ، والحصول على المعلومات وعلى فرص متكافئة فى وسائل الإعلام العامة .
* ضرورة إقرار التشريعات والتدابير اللازمة لضمان إقامة انتخابات دورية وحقيقية وحرة ونزيهة ، بما فى ذلك إقامة آليات محايدة لإدارة الانتخابات وتحقيق الشفافية فى مختلف مراحل العملية الانتخابية .

ورغم الأهمية الحيوية للانتخابات فى العملية الديمقراطية ، فإنها لم تسلم من العديد من الانتقادات أهمها أنها ظاهرة موسمية تجرى على فترات متباعدة وفيما بين دورتى الانتخابات لا يمارس الشعب سلطة حقيقية ، ويتضاءل تأثير الناخبين على

القرارات والتشريعات التى تمس حياتهم وتقل مشاركتهم الفعلية فى العملية السياسية .. الأمر الذى دعا إلى الاهتمام بالعلاقة بين البرلمان والشعب وتوفير قنوات جيدة وصالحة طول الوقت وليس فى مواسم الانتخابات فقط .

الديمقراطية والبرلمان

إذا كانت الديمقراطية فى شقها الأول « حكم الشعب بالشعب » فإن ممارسة الشعب لهذا الحكم بشكل مباشر لم تعد ممكنة فى الواقع العملى بسبب زيادة عدد السكان فى الدول إلى أرقام يستحيل أن تتاح لها جميعاً فرصة المشاركة فى السلطة بشكل مباشر ، إضافة إلى الطابع الفنى المتشعب والمتخصص الذى أصبحت تتصف به ممارسة السلطة ، الأمر الذى يتطلب خبرة وكفاءات لا تتوافر فى كل أفراد الشعب .

لذلك كانت الديمقراطية النيابية أى من خلال ممثلين منتخبين من الشعب أكثر الأشكال الديمقراطية انتشاراً ، بل تكاد تكون الشكل الوحيد المتعارف عليه فى العالم المعاصر مع اختلاف فى طرق تطبيقه .

وهكذا فإن وجود برلمان منتخب بصفة دورية من الشعب وذى صلاحيات مناسبة يعد المؤسسة الأولى والأهم فى التطبيق الديمقراطى .

الديمقراطية والحرية

لا ديمقراطية بلا حرية .. فالحرية هى جوهر الديمقراطية ، والحرية هى التى تجعل من الديمقراطية وسيلة فعالة لاتخاذ القرار عن طريق الأغلبية ، والتعبير الصادق عن إرادة الشعب ، وتوجيه الحكم لصالح الشعب ، وإذا كانت غاية الديمقراطية هى احترام كرامة الفرد وحقوقه الأساسية وتحقيق صالح الشعب ، فإن فى مقدمة هذه الحقوق .. حقه فى الحرية بكل أبعادها ؛ وفى مقدمتها حرية الرأى والتعبير .

لذلك فإن العنصر الرئيسى فى الممارسة الديمقراطية يكمن فى توفير انتخابات حرة ، وضمان حرية التعبير ، وحرية الحصول على المعلومات ، وحرية ممارسة الأنشطة السياسية بأشكالها المختلفة دون قهر أو إجبار .

إن المشاركة الشعبية النشطة فى الحياة السياسية والعامة وتحمل أعبائها أمر لا يقوى عليه سوى مواطنين أحرار فى ممارسة

الخيارات المتاحة أمامهم ، وفى تحديد أولويات حياتهم ، وفى اختيار شكل الحكم الذى يتفق مع تراثهم الثقافى وواقعهم السياسى والاجتماعى .

الديمقراطية وسيادة القانون

الديمقراطية ليست مجرد تعبير عن إرادة الشعب ، إنما هى فى نفس الوقت التزام بسيادة القانون .. ولذلك فإن البرلمان فى ممارسته لإرادة الشعب تتقيد سلطته بالشرعية الدستورية فهما معاً أساس مشروعية البرلمان .

ومبدأ سيادة القانون هو الذى يجعل من الممارسة الديمقراطية مرادفاً للنظام ونقيضاً للفوضى ، ويرسخ فى الوقت نفسه عدداً من القيم السياسية الأخرى وفى مقدمتها قيمة المساواة .. وأهم تطبيقاتها المساواة أمام القانون .

ومبدأ سيادة القانون يرتبط بشكل وثيق باحترام الحقوق والحريات العامة .. وهذا ماعنيت بتأكيده المحكمة الدستورية العليا فى مصر على سبيل المثال عندما أكدت فى أحكامها أن سمو القانون على الدولة يرتبط باحترام حقوق وحريات المواطنين وقالت :

« إن الدستور حرص على أن يفرض على السلطتين التشريعية والتنفيذية من القيود ما ارتآه كفيلاً بصون الحقوق والحريات العامة على اختلافها كى لا تقتحم إحداهما المنطقة التى يحميها الحق أو الحرية أو تتداخل معها »

ثقافة الديمقراطية

من الخطأ الجسيم فهم الديمقراطية على أنها مجرد مؤسسات وانتخابات موسمية ، فالديمقراطية عملية متواصلة ، ومنهج تفكير وسلوك اجتماعى واقتصادى قبل أن يكون سلوكاً سياسياً، وفى التطبيقات الأكثر رقياً وخبرة فى مجال الديمقراطية ، فإن الديمقراطية تصبح قيمة فى حد ذاتها .. قيمة أخلاقية كالأمانة والشرف والصدق ، والعدل ، يؤمن بها ويعتقد فيها الأفراد والدولة على حد سواء ، وهذا هو ما يمكن تسميته « بثقافة الديمقراطية » التى عندما تتوافر فإنها تمثل سياجاً يحمى الديمقراطية ، ويدعمها ويساعد على نموها، ويحافظ على استمراريتها مهما اعتراها من تحديات أوسوء ممارسة .. فالديمقراطية تتحول كما يقولون إلى وعاء يشرب منه الشعب ويستزيد .

الديمقراطية والتنمية

توجد علاقة وثيقة وترابط دائم بين الديمقراطية ، والتنمية..، فإذا كانت التنمية أصبحت تحتل قمة أولويات السياسات الوطنية فى العصر الراهن ..فإن تحقيق هذا الهدف والنجاح فيه لا يحققه إلا حكم صالح يعبر بصدق عن آمال المواطنين وطموحاتهم ومطالبهم ، وهو أمر لا يحققه إلا نظام ديمقراطى ..

وكان الاتحاد البرلمانى الدولى السابع والثمانون المنعقد فى أبريل ١٩٩٢ ، قد أبرز هذا الجانب فى العلاقة بين الديمقراطية والتنمية ، فأكد أنهما أمران مترابطان لا يمكن فصلهما ، كما أشار المؤتمر إلى أن إرساء الديمقراطية والمحافظة عليها فى الدول النامية ، لابد أن يمضى جنباً إلى جنب مع تنمية اقتصادية واجتماعية متواصلة إن أردنا ألا يتسبب الجوع والأمية والفقر فى حرمان الشعوب من أبسط حقوقها .

والواقع أن العلاقة بين الديمقراطية والتنمية تتسع للكثير من الروابط والتأثيرات المتبادلة .. فالتنمية لا تنجح إلا فى ظل استقرار سياسى واجتماعى . وفى ظل حشد كل طاقات الوطن نحو أهداف التنمية والرقى وهى كلها عوامل مرتبطة بنظام ديمقراطى يوفر مناخ الاستقرار ، ويفسح المجال لمشاركة كل فئات المجتمع فى الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

٢- الديمقراطية والدبلوماسية البرلمانية

الديمقراطية بهذا المفهوم وبمقوماته وأركانه ، ليست جديدة على الفكر والممارسة السياسية فى المجتمع الدولى ، ولكن كان هناك العديد من الدوافع التى جعلت موضوع الديمقراطية يستأثر بقمة أجندة عمل الدبلوماسية البرلمانية ومن بين هذه الدوافع :

أ - أن الدفاع عن الديمقراطية ودعمها هو أحد المهام الأساسية للاتحاد البرلمانى الدولى منذ إنشائه ، ليس هذا فقط . . ولكن التركيز على الديمقراطية يعطى الدبلوماسية البرلمانية خصوصية عن عمل سائر المنظمات الدولية وخاصة الأمم المتحدة التى تشترك مع الاتحاد البرلمانى الدولى فى العمل من أجل قضايا السلام والتنمية وحقوق الإنسان .
ومن ثم ، فإن الديمقراطية هى السمة الرئيسية التى تميز عمل الاتحاد أو على الأقل يجب أن تكون كذلك .

ب - التوجه العالمى نحو الديمقراطية وتزايد حاجة الديمقراطيات الناشئة إلى الدعم الفنى والسياسى والتنظيمى لنجاحها .

فقد تعاظم المد الديمقراطى فى أوربا الجنوبية منذ منتصف السبعينيات ، ثم انتشر فى مناطق عديدة من أمريكا اللاتينية وآسيا وشرق ووسط أوروبا بعد عام ١٩٨٩ ، ثم فى العديد من الدول الأفريقية فى التسعينيات ، الأمر الذى يضاعف الأمل فى أن يشهد القرن الحادى والعشرون مزيداً من التغيرات الحاسمة نحو ازدهار الديمقراطية كقيمة . . وفكر . . وسلوك . . وممارسة .

وليس أدل على حجم هذا التحول ، من أن نعرف أن عدد البرلمانات الأعضاء فى الاتحاد البرلمانى الدولى قد وصل فى عام ١٩٩٧ إلى ١٣٨ برلمانا ، كما أنه خلال الفترة ما بين ١٩٨٩ و ١٩٩٥ غيرت ٥٠ دولة دساتيرها ووضعت دساتير جديدة اتجهت فى معظمها إلى توجهات أكثر ديمقراطية ، كذلك فإن أكثر من ٥٠ دولة قد أخذت بالتعددية الحزبية وبقوانين جديدة للانتخابات وحولت لوائحها البرلمانية فى فترة وجيزة .

هذا الواقع ضاعف من أهمية الديمقراطية كظاهرة عالمية ومطلب إنسانى شامل ، كما ضاعف فى الوقت نفسه من مسئولية الدبلوماسية البرلمانية فى تبنى وتشجيع ودعم وترشيد هذا الاتجاه وحمايته فى مواجهة العديد من التيارات والتحديات

، خاصة تلك التى تواجهها الديمقراطية الهشة الناشئة فى ، مجتمعات لم تتعود على الأداء الديمقراطى ، وتفتقر مؤسساتها إلى الخبرة اللازمة لإنجاح هذه التجارب .

أزمة الديمقراطية

إذا كانت الديمقراطيات الناشئة فى شرق أوربا وفى أفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية فى حاجة إلى الدعم والحماية والمساعدة الفنية ، فإن الديمقراطيات التقليدية فى القارة الأوربية وأمريكا الشمالية فى حاجة هى الأخرى لجهد عالمى للتعامل مع ما تواجهه هذه الديمقراطيات فى الآونة الأخيرة من تحديات ومشكلات وأزمات .

ولعل فى مقدمة هذه المشكلات ، مسألة تخلف الناخبين عن الإدلاء بأصواتهم فى الانتخابات وهى ظاهرة عالمية ، بل إنها فى ازدياد ملموس . وعلى سبيل المثال فإن متوسط التخلف عن الانتخابات فى أفريقيا يبلغ نحو ٤٩٪ ، ومتوسط التخلف عن الانتخابات فى أمريكا اللاتينية يبلغ نحو ٣٩و٣٥٪ ، وفى أسيا يصل هذا المتوسط إلى ٢٩٪ أما فى أوروبا فإنه قد وصل فى منتصف التسعينيات إلى ١٣و٢٢٪ بينما لم يتجاوز من قبل نسبة ٢١و١٧٪ .

وهكذا يصل متوسط التخلف عن الانتخابات فى القارات الأربع إلى نحو ٨٧ و٣٣٪ وهو رقم فى تزايد وليس فى تناقص.

وفضلاً عن مجافاة هذا الواقع لروح وأهداف الديمقراطية وفعالية النظم الديمقراطية ومدى صدق تعبيرها عن إرادة الأغلبية الشعبية ، فإن هذه الظاهرة يرتبط بها ويقف وراءها العديد من المشكلات الأخرى التى تعانى منها الديمقراطية فى مختلف أنحاء العالم ، ومنها تذبذب النظم الانتخابية ، وعدم اقتناع قطاعات كبيرة من الناخبين بهذه النظم ، وكذلك ضعف الأحزاب السياسية وتركز نشاطها الفعلى على حزب أو اثنين فقط مثلما هو الحال فى بعض دول أوروبا وآسيا ، بينما الأحزاب الأخرى ضعيفة تفتقر إلى القواعد الشعبية والممارسة الفعالة .

كذلك من أسباب هذه الظاهرة ، ضعف تمثيل المرأة سياسياً ، وعزوف العديد من رجال السياسة عن ممارسة العمل السياسى بسبب مرارة ما يوجه للسياسيين من نقد خاصة فى الدول الأوروبية قد لا يكون عائداً إلى تقصيرهم فقط ، بل أيضا يتم استخدامهم فى أحيان كثيرة ككباش فداء لإرضاء الرأى العام ، أو فى حسابات سياسية بين القوى المختلفة أو حتى فداء لحماية الديمقراطية نفسها خاصة أن السائد أن توجيه النقد للأشخاص

هو أمر أسهل وأفضل من نقد المؤسسات أو الأحزاب التى يمثلونها .

إذن .. فحتى الديمقراطيات التقليدية العريقة فى حاجة إلى عمل دولى مشترك لدعمها ومواجهة بعض الظواهر العامة التى تعانى منها جميعا .

من جهة أخرى ، فقد برز ارتباط الديمقراطية المتزايد بالبعد الاقتصادى .. ومن ثم فإذا كانت التنمية والتحرر الاقتصادى من أهم أهداف المجتمعات فى العالم المعاصر فإن النجاح فى هذه الأهداف يرتبط بالنجاح فى الإصلاح الديمقراطى والعكس بالعكس .. فتعجل التحرر الاقتصادى فى دول أوربا الشرقية أدى إلى انتكاسة التجربة الديمقراطية فى بعضها ، والتعجل فى تطبيق نظم الديمقراطية الغربية فى تلك الدول أدى إلى موجة من عدم الثقة فيها .

ومن ثم فإن تقديم الدعم والمشورة لهذه المجتمعات يساعدها فى الأمرين معاً : التحرر الاقتصادى والتوجه الديمقراطى .

البعد الدولى للديمقراطية

وأخيراً .. كان هناك بعد آخر للديمقراطية لم ينل حقه من الاهتمام ، وهو مفهوم الديمقراطية فى إطار القانون الدولى

والعلاقات الدولية أو ما تم التعبير عنه فى الآونة الأخيرة باسم «ديمقراطية العلاقات الدولية» ، فإذا كان المجتمع الدولى حريصاً على اتباع دول العالم للنظم الديمقراطية .. أليس من الأولى أن يكون هذا المجتمع الدولى ذاته ديمقراطياً فى العلاقة بين أعضائه من الدول ؟ ! .

وقد سبق للمؤتمر البرلمانى الدولى السابع والثمانين المنعقد فى الكاميرون فى أبريل ١٩٩٢ أن ألمح إلى تأثير الديمقراطية على العلاقات الدولية ، حيث أكد أن إقامة أنظمة ديمقراطية هى السبيل الوحيد لتحقيق التقارب بين الأمم ، فى إطار احترام الحقوق والحريات الأساسية ، وطالب المؤتمر بشدة بعدم استخدام القوة والعنف فى تسوية الخلافات .

لكل هذه الأسباب ، صعدت قضية الديمقراطية إلى قمة أولويات العمل فى الاتحاد البرلمانى الدولى وفى أجندة الدبلوماسية البرلمانية عموماً .

٣ - من أجل الديمقراطية

فى ضوء هذه الأبعاد لمفهوم الديمقراطية ، وتجاوباً مع هذه الدوافع لتوجيه اهتمام مناسب لها ، كانت قضية دعم وتعزيز

الديمقراطية فى مقدمة أولويات الدبلوماسية البرلمانية الدولية خلال الفترة من ١٩٩٤ - ١٩٩٧ .

وعلى مدى السنوات الثلاث (١٩٩٤ - ١٩٩٧) أكد الاتحاد البرلمانى الدولى فى مناسبات مختلفة إيمانه الشديد والراسخ بالديمقراطية كنظام للحكم فى بلد يمارس فيه الشعب حق المشاركة فى اتخاذ القرار السياسى ،أيضا وبالقوة نفسها بأنه لا معنى للديموقراطية إلا إذا شارك نصفا المجتمع من رجال ونساء معاً فى عملية اتخاذ القرار على أساس من المساواة أمام القانون . . إلا أن هذا لا يمثل الواقع وهو ما حدا بالاتحاد فى عام ١٩٩٤ أن يتبنى خطة عمل متكاملة لإصلاح الخلل الموجود فى ممارسة الرجال والنساء لحياتهم السياسية .

وعلى مدى السنوات الثلاث ، استمر الاتحاد فى ريادته لهذا المجال بالبناء على هذه الخطة .

وتتطلب الديموقراطية وجود حقوق أساسية للإنسان يمارسها بحرية ، وقد استمر الاتحاد فى الدفاع عن هذه الحقوق ، وكان ذلك من خلال عمله السياسى ، ومن خلال مناقشة قضايا حقوق الإنسان والأقليات والتى تمت فى مؤتمرات الاتحاد ومازالت اللجان المتخصصة التى أنشأها الاتحاد منذ عشرين عاماً تقوم بعملها فى الدفاع عن حقوق الإنسان الخاصة بالبرلمانيين بنجاح .

.. وتحتاج الديموقراطية إلى رعاية مستمرة ، وإلى جهود لا تتوقف داخل البرلمانات لكى تنمو جذورها ، حتى لا تحيد القرارات التى تتخذها السلطات العامة عن المصلحة العامة للشعب الذى يحق له مساءلة الحكومة ، وقد كان هذا هو السبب وراء تنظيم ندوتين : الأولى فى لوساكا فى يونيو ١٩٩٥ حضرها أعضاء البرلمانات من دول شرق وجنوب أفريقيا ، والثانية فى أوجادوجو فى مارس ١٩٩٦ للبرلمانيين من غرب ووسط أفريقيا ، وقد أتاحت الندوتان فرصة لمناقشة العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ودور المعارضة وعمل المؤسسة التشريعية .

وكان واحداً من الأهداف التى حرص الاتحاد على تحقيقها على مدى السنوات الثلاث الماضية ، إصدار إعلان بشأن الديموقراطية. فالديموقراطية هدف ينشده الجميع يقوم على قيم تشترك فيها جميع الشعوب على مستوى العالم بغض النظر عن اختلاف أوضاعها الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وقد أمكن إقناع مجلس الاتحاد بضرورة أن يأخذ الاتحاد على عاتقه هذه المسئولية. لذا فقد نظم اجتماع فى مقر اليونسكو بباريس فى ديسمبر عام ١٩٩٦ حيث قام خبراء من جميع أنحاء المعمورة يمثلون نظماً سياسية مختلفة بمناقشة صريحة متعمقة للموضوع ،

بعدها قدم كل خبير منهم تقريره الخاص . كما قدم المقرر العام رؤية للعناصر التى ينبغى أن يحتويها الإعلان ، وقد روجعت هذه التقارير بمعرفة اللجنة التنفيذية فى اجتماعها فى سيول فى أبريل ١٩٩٧حيث قررت تخصيص يوم فى مؤتمر القاهرة لمناقشة الإعلان وعرضه على مجلس الاتحاد .

وقد أضيف إلى المناقشات التى دارت فى الاتحاد حول قضايا الديموقراطية فى السنوات الثلاث الماضية برنامج غنى لدعم المؤسسات البرلمانية تجمعت فيه المعلومات حول دور تلك المؤسسات وهياكلها ووظائفها ، وقد زاد الاتحاد من الوثائق التى جمعها عن هذه القضايا ووضعت قاعدة معلومات على الحاسب الآلى - PARLIT - تضم إشارات حول هذه الوثائق ، وفى الوقت نفسه وضع قاعدة بيانات ثانية PARLINE تضم معلومات وحقائق حول البناء الهيكلى لكل برلمان وأسلوب عمله والمجالس التى يتكون منها . ويمكن الرجوع الى هذه البيانات على الإنترنت من خلال موقع الاتحاد على الشبكة - A T T P / WWW . IPU . ORG - وهو الموقع الذى أنشىء فى عام ١٩٩٦ .

وإلى جانب المطبوعات الدورية التى تصدر سنوياً قام الاتحاد بعدد من الدراسات التحليلية والمقارنة حيث أصدر دراسة حول رؤساء المجالس البرلمانية القومية (مارس ١٩٩٧) ودراسة أخرى عن قواعد السلوك الانتخابى وأخرى عن معايير السلوك فى الحياة العامة ، وتشترك هذه الدراسات جميعها فى هدف واحد هو زيادة الوعى بتكوين المؤسسات البرلمانية ووظائفها ونشر أسلوب الحكم الديموقراطى .

أما الحدث الأهم فى مجال أنشطة الاتحاد لدعم الديموقراطية على مدى السنوات الثلاث فقد جاء تحت مظلة برنامج التعاون الفنى الذى يقدم الاتحاد من خلاله الدعم الفنى للبرلمانات القومية، وهى خدمات فريدة كما تصفها الدوائر العالمية حيث يعتمد الاتحاد على أعضائه من برلمانات الشمال والجنوب فى توفير الخبراء للمساعدة فى تقديم احتياجات المؤسسات البرلمانية وتقديم ما تحتاج إليه من معونة فنية . وقد تضاعف الطلب على تلك الخدمات فى السنوات الماضية حيث نظم الاتحاد فى عام ١٩٩٦ وحده ما يربو على ٤٠ بعثة لنحو ١٢ دولة .

وقد وضع الاتحاد فى السنوات الثلاث عدداً من مشروعات المساعدة الفنية يساوى فى مجمله ١٢ مليون دولار ، وساعد

العديد من المؤسسات البرلمانية فى توفير مصادر تمويل لها من خلال اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف ، وهذا يعكس قدراً متزايداً من التقدير لجودة أنشطة الاتحاد ، وقد طلب الاتحاد الأوروبى من الاتحاد البرلمانى الدولى وضع التعليمات التى تمكنه من توفير المعونة الفنية للمؤسسات القومية البرلمانية .

٤ - الإعلان العالمى للديمقراطية

من أبرز الإنجازات التى حققها الاتحاد البرلمانى الدولى خلال السنوات الثلاث التى توليت رئاسته فيها .. إصدار الإعلان العالمى للديمقراطية ، وهو خطوة أعتز بها أشد الاعتزاز ..ورغم أن صدور هذا الإعلان تم فى المؤتمر البرلمانى الثامن والتسعين بالقاهرة (١٩٩٧) متوجاً جهود الاتحاد من أجل الديمقراطية على مدى السنوات الثلاث ، فإننى قد طرحت فكرته منذ مشاركتى فى أول اجتماع للمجلس التنفيذى بعد انتخابى رئيساً لمجلس الاتحاد مباشرة فى عام ١٩٩٤ .

وتقوم فكرة إصدار هذا الإعلان على أساس أنه إذا كان الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٤٨ قد جاء كرد فعل للآلام التى عانت منها البشرية بسبب

الحرب العالمية الثانية التى انتهت فى عام ١٩٤٥ ،فإن الإعلان العالمى للديمقراطية الصادر من الاتحاد البرلمانى الدولى عام ١٩٩٧ يأتى كرد فعل لانتهاء الحرب الباردة وسقوط نظم الحكم الدكتاتورية ، وانتشار الأفكار الديمقراطية .

ولهذا الإعلان أكثر من دلالة ملخصها : أن عالمنا لن يصبح عادلاً ولن يستقر ويأمن مالم نحترم حريات الإنسان وحقوقه الأساسية ، وعلى رأسها الحق فى الديمقراطية ، فهو حق مركب يتضمن الحق فى السلام ، والحق فى التنمية ، ويتطلب احترام سائر حقوق الإنسان وإعلاء سيادة القانون .

وكذلك أيضا يجب أن ندرك جميعا أن حرياتنا ليست أثمن من حريات الآخرين ولا تعلو عليها ، لأننا جميعا متساوون ، ولأننا نعيش عالماً واحداً نتقاسم فيه المصير سواء شئنا ذلك أم أبينا .

لقد أردت باقتراح إصدار الإعلان العالمى للديمقراطية أن أسجل عدة معان :

أولاً : أن الديمقراطية بوصفها قيمة إنسانية ونموذجاً لنظام الحكم ، فلابد أن تأتى مبادئها ووسائلها على أيدى ممثلى الشعوب ، وأعنى البرلمانات ، لأنها تستند إلى سيادة الشعب مصدر السلطات .

ثانياً : أن مصر مهد الحضارات خليق بها أن يصدر منها وعلى أرضها وبفكرة من أحد أبنائها إعلان يحدد البعد السياسى للنظام العالمى الجديد الذى بدأت تتبلور ملامحه فى أفكار العولمة ومقتضياتها .

ثالثاً : الإيمان بأن الديمقراطية ليست فكرة أو قيمة أو مبدأ أو نظاماً يقوم فى حد ذاته منعزلاً أو منفصلاً عن غيره من القيم والمبادئ والنظم ، بل هى فكرة تضم عدداً من القيم والمبادئ، وتمثل فى النهاية عقداً يضم مفردات بدونها لا يكتمل العقد .

فالديمقراطية فى نظرنا ليست مجرد نظام سياسى يقوم على تمكين الشعب من اختيار ممثليه ، وإنما هى نظام يقوم على عدة مبادئ وقيم تتجلى فى اختيار الشعب لقيادته وممثليه وفى احترام سيادة القانون ، وفى احترام حقوق الإنسان وفى مسئولية الحكومة أمام الشعب ، .. كذلك لابد من مناخ تترعرع فيه الديمقراطية وتنمو فيه .. مناخ التنمية والسلام .

رابعاً : الحاجة إلى وضع النقاط فوق الحروف فى تحديد معنى الديمقراطية بعد أن شوَّه التسييس فكرة حقوق الإنسان ، وبدأ يتجه إلى تشويه فكرة الديمقراطية ، وبدأت الأهداف السياسية تدفع أصحابها إلى إعطاء مفهوم معين لكل من حقوق الإنسان

والديمقراطية لكى يخدم أغراض هؤلاء .. وأغراضاً بعيدة عن المضمون الحقيقى لكل منهما .

وكم من انتهاكات لحقوق الإنسان تمت باسم احترام حقوق الإنسان ، وكم من انتهاكات للديمقراطية تمت باسم الديمقراطية .

خامساً : إن الديمقراطية ليست مجرد قيمة داخلية أو نظام حكم داخلى فقط ، بل إنها فوق كل ذلك يجب أن تكون قيمة ونظاماً فى المجتمع الدولى .

وتبدو أهمية هذا التحديد فى عصر تحطمت فيه الحواجز بين ما هو داخلى وما هو خارجى ، بين ما هو محلى وما هو دولى ، وأصبحت هناك حاجة إلى وجود ممارسات فى المجتمع الدولى تتصف بالديمقراطية بعيدة عن الغطرسة والتحكم والدكتاتورية.

ومن العجيب أن نظام التصويت فى مجلس الأمن الدولى بما يتضمنه من إعطاء حق الفيتو لدول معينة ، لا ينبع فى ذاته من فكر ديمقراطى وإنما ينبع من فكر المنتصرين فى الحرب العالمية الثانية لإملاء إرادتهم على المجتمع الدولى ، فى الوقت الذى تقوم فيه فكرة التنظيم الدولى فى منابعها الأولى على التضامن الدولى ، والمسئولية الجماعية لتحقيق الأمن والسلم الدوليين .. وهو ما يفترض افتراضا احترام إرادات الدول والمساواة فيما بينها .

وهكذا تنبع أفكار المساواة واحترام إرادات الدول من مبدأ يتناقض كل التناقض مع احترام هذه الإرادة ، ومع احترام مبدأ المساواة .

ومن المثير أيضا أن الذين يملكون إرادة إلغاء إرادة المجتمع الدولى ، هم أول من ينصبون أنفسهم حكماً على نظم الحكم وتقدير مدى انتهاجها للأسلوب الديمقراطى من عدمه .

وفى موقف مشابه ، فإن هذه الدول نفسها هى التى تنادى باحترام وحماية البيئة بينما تتسبب هى ذاتها بمنتجاتها الصناعية وأنشطتها المدنية والعسكرية فى تلويث البيئة .

بل الأشد عجباً أن هذه الدول نفسها تتقاعس عن تنفيذ التزاماتها تجاه التعاون الدولى لتحقيق التنمية الاجتماعية وفقا لما قررته الأمم المتحدة .

لكل هذه الأسباب ، ولتأكيد هذه المعانى اقترحت إصدار هذا الإعلان العالمى للديمقراطية .

وفيما يلى نص الإعلان العالمى للديمقراطية الصادر عن الدورة ٩٨ للمؤتمر البرلمانى الدولى (القاهرة- سبتمبر ١٩٩٧)

الإعلان العالمى للديمقراطية

إن مجلس الاتحاد البرلمانى الدولى

إذ يؤكد من جديد التزام الاتحاد البرلمانى الدولى نحو السلام والتنمية ، واقتناعه بأن تعزيز عملية الديمقراطية والمؤسسات النيابية من شأنه الإسهام بقسط عظيم فى تحقيق هذا الهدف .

ويؤكد من جديد أيضا رسالة الاتحاد البرلمانى الدولى والتزامه بترسيخ دعائم الديمقراطية وإقامة نظم تعددية للحكم النيابى فى العالم وحرصا منه على تعزيز ما يضطلع به فى هذا المجال من عمل متواصل متعدد الأشكال .

ويذكر بأن لكل دولة حقاً سيادياً فى أن تختار وتحدد بحرية وفقا لإرادة شعبها نظمها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ودون تدخل دول أخرى ، وذلك بما يتفق تماماً مع ميثاق الأمم المتحدة .

ويذكر أيضاً بالإعلان العالمى لحقوق الانسان الذى اعتمد

فى ١٠ ديسمبر عام ١٩٤٨ وبالعهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية ، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اللذين اعتمدا فى ١٦ من ديسمبرعام ١٩٩٦ ، والاتفاقية الدولية الخاصة بالقضاء على كافة أشكال التفرقة العنصرية التى اعتمدت فى ٢١من ديسمبر عام ١٩٦٥ والاتفاقية الخاصة بالقضاء علي كافة أشكال التمييز ضد المرأة التى اعتمدت فى ١٨من ديسمبر عام ١٩٧٩ .

ويذكر أيضا بالإعلان الخاص بمعايير الانتخابات العادلة والحرة الذى اعتمده فى مارس ١٩٩٤ والذى أكد فيه على أن سلطة الحكومة فى كل دولة لا يمكن أن تبنى الا على إرادة الشعب التى تعبر عنها الانتخابات النزيهة الحرة العادلة .

ويشير إلى برنامج إحلال الديمقراطية الذى قدمه الأمين العام للأمم المتحدة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الحادية والخمسين .

يعتمد الإعلان العالمى للديمقراطية التالى بيانه ، ويهيب بجميع الحكومات وجميع البرلمانات فى كل أنحاء العالم أن تستلهم مضمونه ومحتواه .

القسم الأول :

مبادئ الديمقراطية :

١ - الديمقراطية هي مبدأ معترف به عالميا ، وهى هدف يقوم على القيم المشتركة للشعوب في المجتمع العالمى بأسره ، بغض النظر عن الفروق والاختلافات الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وهى بذلك حق أساسى للمواطن ينبغى أن يمارس فى ظل مناخ من الحرية والمساواة والشفافية والمسئولية ، مع احترام التعدد فى الآراء ومراعاة المصلحة العامة .

٢ - الديمقراطية مثل أعلى يتعين السعى لبلوغه وأسلوب من أساليب الحكم ينبغى تطبيقه وفقا للأشكال التى تجسد تنوع الخبرات والخصائص الثقافية دون إخلال بالمبادئ والمعايير المعترف بها دولياً ، وهى على هذا النحو حالة أو وضع يمكن العمل دوماً لاستكماله وتحسينه ، ويتوقف مساره وتطوره على مختلف العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

٣ - تهدف الديمقراطية أساساً ، باعتبارها مثلاً أعلى إلى صون وتعزيز كرامة الفرد وحقوقه الأساسية ، وتحقيق العدالة الاجتماعية ، ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتأمين تماسك المجتمع وتلاحمه ، وتوطيد الاستقرار الوطنى والسلام الاجتماعى ، فضلا عن تهيئة المناخ المناسب لإرساء دعائم السلام الدولى ، وتعد الديمقراطية بوصفها شكلا من أشكال الحكم أفضل السبل لتحقيق هذه الأهداف جميعا ، كما أنها النظام السياسى الوحيدالقادر على التصحيح الذاتى .

٤ - إن تحقيق الديمقراطية يقتضى شراكة حقيقية بين الرجل والمرأة فى إدارة شئون المجتمع الذى يعملان فيه على قدم المساواة وعلى نحو متكامل ، مما يكفل لهما إثراء متبادلاً نظراً لما بينهما من اختلاف .

٥ - إن عملية الوصول إلى السلطة وممارستها وتداولها تفسح المجال فى ظل الديمقراطية لمنافسة مفتوحة نابعة من مشاركة شعبية عريضة واحدة ودون تمييز ، تمارس وفقا للقانون نصا وروحا .

٦ - إن الديمقراطية لاتنفصم عن الحقوق المنصوص عليها في الوثائق الدولية المذكورة في ديباجة هذا الإعلان، مما ينبغي معه تطبيق هذه الحقوق تطبيقا فعالاً ، علي أن تقترن ممارستها بالمسئولية الشخصية والجماعية .

٧ - تقوم الديمقراطية علي سيادة القانون ومباشرة حقوق الإنسان ، وفي الدولة الديمقراطية لايعلو أحد على القانون ، والجميع متساوون أمام القانون .

٨ - يمثل السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية شرطا للديمقراطية وثمرة من ثمارها ، ومن ثم فإن الترابط وثيق بين السلام والتنمية واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان .

القسم الثاني :

مقومات الحكم الديمقراطي ووسائل ممارسته :

٩ - تقوم الديمقراطية على توافر مؤسسات محكمة البناء تضطلع بمهامها على نحو مرض ، بالإضافة إلى توافر مجموعة من المعايير والقواعد ، كما تتوقف أيضا علي إرادة المجتمع المدرك تماماً لحقوقه ومسئولياته .

١٠- يتعين على المؤسسات الديمقراطية أن تقوم بدور الوسيط في تخفيف حدة التوتر والحفاظ علي التوازن بين التنوع و التوحد ، بين الفردى والجماعى ،وذلك من أجل دعم الترابط والتضامن على الصعيد الاجتماعى .

١١- تقوم الديمقراطية على حق كل فرد فى المشاركة فى إدارة الشئون العامة ، الأمر الذى يستلزم وجود مؤسسات نيابية على كافة المستويات ،وخاصة برلمانا يمثل جميع عناصر المجتمع ، وتتوافر لديه السلطات والصلاحيات التى تمكنه من التعبير عن إرادة الشعب وذلك عن طريق التشريع ومراقبة أعمال الحكومة .

١٢- إن العنصر الرئيسى فى ممارسة الديمقراطية يتمثل فى إجراء انتخابات حرة نزيهة على فترات منتظمة يعبر فيها الشعب عن إرادته ويجب إجراء الانتخابات على أساس الاقتراع العام ، والعادل ، والسرى ، حتى يتسنى لكل من يدلى بصوته أن يختار من يمثله فى ظل المساواة والحرية والشفافية التى تحفز على

المنافسة السياسية ، ومن هنا تبرز أهمية الحقوق المدنية والسياسية ولاسيما الحق فى التصويت والانتخاب ، والحق فى حرية التعبير والتجمع والحصول على المعلومات والحق فى تنظيم الأحزاب السياسية وتنفيذ الأنشطة السياسية ، وينبغى أن يخضع تنظيم الأحزاب وأنشطتها وشئونها المالية وتمويلها ومبادئها الأخلاقية ، لنظم سديدة ومحايدة لضمان سلامة العملية الديمقراطية ونزاهتها .

١٣- إن من المهام الأساسية التى تقع على عاتق الدولة ضمان حصول مواطنيها على حقوقهم المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية ،ومن ثم فإن الديمقراطية تنمو مع وجود حكومة فعالة تتصف بالأمانة والشفافية ، وتقوم على الاختيار الحر ، وتتحمل المسئولية عن إدارتها للأمور العامة .

١٤- المساءلة العامة عنصر أساسى من عناصر الديمقراطية ، ويصدق ذلك على من يشغل منصباً عاماً سواء كان منتخباً أو غير منتخب، وعلى كل الأجهزة ذات السلطة العامة دون استثناء ، وتتطلب

هذه المساءلة أن يكفل للشعب حق الحصول على المعلومات التى تتعلق بأنشطة الحكومة والحق فى تقديم الالتماسات إلى الحكومة ، والمطالبة بالانصاف من خلال آليات إدارية وقضائية نزيهة .

١٥ - ينبغى أن تتحلى الحياة العامة فى مجموعها بالطابع الأخلاقى وأن تتسم بالشفافية ، مما يقتضى وضع المعايير والقواعد التى من شأنها أن تكفل ذلك .

١٦ - يتعين تنظيم المشاركة الفردية فى العملية الديمقراطية والحياة العامة على كل المستويات بصورة عادلة ونزيهة ، مع تجنب أى شكل من أشكال التفرقة أو خطر الترويع من قبل العاملين فى الحكومة أو غيرهم .

١٧ - المؤسسات القضائية وآليات الرقابة المستقلة المحايدة والفعالة هى الأجهزة التى تكفل سيادة القانون ، وسيادة القانون هى ركيزة الديمقراطية ، ولتمكين هذه المؤسسات والآليات من تأمين الاحترام الكامل للقانون وتحسين سلامة الاجراءات ورفع المظالم ، يتعين فتح الطريق أمام الجميع على قدم المساواة

التامة لاستخدام الوسائل الادارية والقضائية التى تكفل لهم حقوقهم ، وتضمن احترام أجهزة الدولة وممثلى السلطة العامة وأعضاء المجتمع القرارات الإدارية والقضائية .

١٨- إن قيام مجتمع مدنى نشط هو أحد العناصر اللازمة للديمقراطية ، إلا أنه لا يمكن اعتبار قدرة الأفراد واستعدادهم للمشاركة فى العملية الديمقراطية واختيار نظام الحكم مسألة مفروغاً منها ، بل يتعين تهيئة المناخ الفعال لممارسة حقوق المشاركة بصورة فعالة ، مع إزالة العقبات التى تحول دون هذه الممارسة أو تعرقلها ، ولذا يتعين العمل دوماً على تعزيز المساواة والشفافية والتعليم بوجه خاص وإزالة المعوقات مثل الجهل واللاتسامح ، واللامبالاة ، وغيبة الاختيارات والبدائل الحقيقية وقصور التدابير الرامية إلى معالجة أوجه الخلل والتفرقة ذات الطبيعة الاجتماعية أو الثقافية أو الدينية أو العرقية التى ترتكز على اختلاف الجنس .

١٩ - إن تحقيق استدامة الديمقراطية يتطلب من ثم تهيئة مناخ ديمقراطى وثقافة ديمقراطية ودعمها بالتربية والتعليم وغير ذلك من وسائل الإعلام والثقافة ، وبناء على ذلك يتعين على المجتمع الديمقراطى أن يلتزم بتعزيز التربية بأوسع معانيها ولاسيما التربية المدنية وتنشئة المواطن الصالح المسئول .

٢٠ - تزدهر العملية الديمقراطية فى البيئة الاقتصادية المواتية ،الأمر الذى يتطلب من المجتمع أن يركز فيما يبذله من جهود إنمائية على إشباع الاحتياجات الاقتصادية الأساسية للفئات الأقل حظاً وذلك لضمان اندماجها الكامل فى العملية الديمقراطية .

٢١ - إن الديمقراطية تفترض توافر حرية الرأى والتعبير بما ينطوى عليه ذلك من الحق فى اعتناق الرأى دون تدخل أو عائق ، وتلمس المعلومات والأفكار وتلقيها ونشرها من خلال أى وسيلة من وسائل الإعلام بغض النظر عن الحواجز أو الحدود .

٢٢ - يتعين على المؤسسات والعمليات الديمقراطية أن تكفل مشاركة الجميع فى المجتمعات المتجانسة

وغير المتجانسة على السواء وذلك من أجل الحفاظ على التنوع والتعددية والحق فى الاختلاف فى ظل مناخ من التسامح .

٢٣ - يتعين على المؤسسات والعمليات الديمقراطية أن تعزز الطابع اللامركزى للحكومة والإدارة ، سواء على الصعيد المحلى أو الإقليمى وهو ما يعتبر حقاً وأمراً ضرورياً من شأنه توسيع قاعدة المشاركة العامة .

القسم الثالث :

البعد الدولى للديمقراطية :

٢٤ - يتعين أيضا الاعتراف بالديمقراطية كمبدأ دولى ، يجب تطبيقه فى المنظمات الدولية وفى العلاقات الدولية للدول . وإن مبدأ الديمقراطية الدولية لا يعنى التمثيل المتكافئ أو العادل للدول فحسب ، وإنما يشمل حقوقها وواجباتها الاقتصادية .

٢٥ - يتعين تطبيق مبادئ الديمقراطية فى مجال الإدارة الدولية للقضايا ذات الأهمية العالمية والتراث المشترك للإنسانية ،ولاسيما بيئة الإنسان .

٢٦ - يتعين على الدول من أجل الحفاظ على أسس الديمقراطية الدولية الالتزام بقواعد القانون الدولى والإحجام عن استخدام القوة وكل ما من شأنه انتهاك أو تعريض سيادة الدول أو سلامتها السياسية أو الإقليمية للخطر واتخاذ الخطوات اللازمة لتسوية خلافاتها بالطرق السلمية .

٢٧ - ينبغى للديمقراطية أن تدعم المبادئ الديمقراطية فى العلاقات الدولية . وفى هذا المقام يتعين على الانظمة الديمقراطية أن تكف عن أى سلوك لا ديمقراطى وأن تعبر عن تضامنها مع الحكومات الديمقراطية والأطراف غير الحكومية العاملة فى مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان مثل المنظمات غير الحكومية ، وأن تتضامن مع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان التى تقترفها الأنظمة غير الديمقراطية . وعلى الأنظمة الديمقراطية من أجل تقوية العدالة الدولية الجنائية ألا تغض الطرف عن معاقبة المسئولين عن الجرائم الدولية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الأساسية وأن تساند إنشاء محكمة دولية جنائية دائمة .

منظمة الشعوب ومنظمة الحكومات

١ - مولد الفكرة ومضمونها

فى افتتاح الدورة رقم ٣١٩ للجنة التنفيذية للاتحاد البرلمانى الدولى ، وهى أول دورة أتولى رئاستها بعد انتخابى رئيساً لمجلس الاتحاد فى عام ١٩٩٤ ، تحدثت إلى أعضاء اللجنة عن الترابط بين عمل الأمم المتحدة والاتحاد وقلت لهم : « إن العالم يستعد للاحتفال بمرور خمسين عاماً على إنشاء الأمم المتحدة ، ولا يمكننا الحديث عن مستقبل الأمم المتحدة دون أن نبحث مستقبل الاتحاد البرلمانى الدولى ، فإذا كانت ديباجة ميثاق الأمم المتحدة تبدأ بعبارة « نحن شعوب الأمم المتحدة » فإن الأمم المتحدة لاتمثل الشعوب ولكنها تمثل الحكومات ، والاتحاد البرلمانى الدولى هو الممثل للشعوب باعتباره يضم ممثلين لبرلمانات العالم » .

وانتهيت من تحليلى باقتراح مبدئى « بإقامة مكتب اتصال لدى الأمم المتحدة لكى يمد الاتحاد بصفة دورية بالمعلومات عما يجرى فى المنظمة الدولية » .

هذه الفكرة المبدئية كانت النواة التى أفضت إلى أحد أهم الأحداث فى مسيرة الاتحاد البرلمانى الدولى وهو اتفاق التعاون الموقع فى ٢٤ يوليو ١٩٩٦ بين الاتحاد البرلمانى الدولى والأمم المتحدة .

وبين التاريخين (١٩٩٤ و ١٩٩٦) كانت هناك رحلة طويلة من العمل السياسى والدبلوماسى لتحقيق هذا الهدف .

٢ - نحو الهدف

حفل العام الأول لرئاستى لمجلس الاتحاد البرلمانى الدولى بالإعداد للدورة الخاصة التى عقدها مجلس الاتحاد بدعوة من الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك الدكتور بطرس بطرس غالى ما بين آخر أغسطس وأوائل سبتمبر ١٩٩٥ ، وذلك بمناسبة الاحتفال بمرور خمسين عاماً على إنشاء المنظمة الدولية .

وتركز الحوار الذى دار على مدى أيام ثلاثة هى مدة الدورة، حول الرؤية البرلمانية للتعاون الدولى فى القرن الحادى والعشرين ،

وصدر فى ختام الدورة إعلان تحت عنوان « رؤية برلمانية للتعاون الدولى على أعتاب القرن الحادى والعشرين ، أكدت فيه برلمانات الدول الممثلة فى الاتحاد ذات الرؤية الثاقبة والأهداف

المشتركة التى حركت واضعى ميثاق الأمم المتحدة .. حيث ألزموا أنفسهم وشعوبهم بدعم أواصر مجتمع الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة ، وأقروا بضرورة بذل جهد خاص من أجل بناء عالم أكثر أمنا وأكثر عدالة وأكثر حرية .

ووضعوا جدول عمل يحتوى على اقتراحات مفصلة لمستقبل العمل الدولى من أجل تحقيق هذه الأهداف النبيلة من خلال دعم السلام والأمن والتنمية المستمرة وحقوق الإنسان والديمقراطية .

وبعد نحو شهرين فقط من هذه الدورة الخاصة ، جاء دور الجمعية العامة للأمم المتحدة لمناقشة علاقاتها بالاتحاد البرلمانى الدولى ، وبعد نقاش شارك فيه ممثلون من مختلف أنحاء العالم، أصدرت الجمعية العامة قراراً تبنته ٦١ دولة أعربت عن رغبتها فى تدعيم التعاون القائم بين المنظمتين ووضعه فى إطار مناسب. ومن خلال المناقشات التى دارت فى الجمعية العامة للأمم المتحدة برز اقتناع فى الدوائر الدولية بضرورة أن تعمل الأمم المتحدة فى تعاون وثيق مع البرلمانات القومية ، فكل منها يعد مؤسسة رئيسية فى نظام وعمل الدول جميعها ، يكمن دورها فى التعبير عن إرادة الشعب .. فهى واضعة القوانين ، والمشرفة على نشاط الحكومة ، وقد يطلب منها أحيانا اتخاذ بعض القرارات التى

تتعلق بعمل الأمم المتحدة مثل التصديق على مواثيق ومعاهدات المنظمة الدولية .

كما أشار كثير من المتحدثين فى الجمعية العامة إلى أن نجاح أنشطة الأمم المتحدة يتطلب دعم الشعوب فى جميع أنحاء العالم ، وحيث يتكون البرلمان - أى برلمان - من رجال ونساء انتخبهم مواطنوهم وهم على اتصال مباشر بالجمهور بالمجتمعات المختلفة الواقعة فى دوائرهم الانتخابية ، فهم يمثلون إذن المؤسسة الطبيعية والشرعية التى تمثل المصالح المتباينة لمكونات مجتمعاتهم .

كما برز خلال المناقشات أيضا وعى الحكومات بضرورة أن تتعاون البرلمانات القومية مع الأمم المتحدة تعاوناً وثيقاً ، فالبرلمان مطالب أن يشغل نفسه أكثر وأكثر بالقضايا الدولية ، فالقضايا التى تناقش داخل أى برلمان والحلول التى تتطلبها تتعدى حدود الدولة الواحدة ، كما يصعب أن نتصور وجود أى موضوع يتناوله البرلمان بصورة يومية لا يتأثر بأحداث تقع خارج حدود الدولة أو ليس موضع محادثات دولية .

إن تعاوناً وثيقاً بين الأمم المتحدة والبرلمانات المحلية من شأنه تسهيل عمل البرلمانات وكذا المنظمة الدولية ذاتها ، وقد أدركت

الأمم المتحدة أنه من خلال جهود الاتحاد السياسية تكتسب المنظمة دعماً لها فى جميع مجالات عملها ، كما يستطيع الاتحاد تقديم دعم كامل للمنظمة الدولية فى مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان وعمليات حفظ وبناء السلام ، وفى ضوء هذا التوجه العام الذى تمت بلورته داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة

وبعد مباحثات مكثفة تمت على أعلى مستوى ، تم التوقيع على اتفاقية التعاون بين الاتحاد البرلمانى الدولى والأمم المتحدة ، وهى الاتفاقية التى اعترفت فيها الأمم المتحدة صراحة بالدور المهم الذى يلعبه الاتحاد بوصفه المنظمة التى تضم البرلمانات القومية ، فى إعلاء شأن السلام والتعاون الدولى ، وتطلب فيها دعم علاقات التعاون مع الاتحاد من خلال إجراءات عملية لتيسير قيام المنظمتين بأنشطتهما التى تكمل بعضها البعض .

وقد تضمن الاتفاق بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلمانى الدولى العديد من النقاط المهمة لدعم التعاون والتنسيق بينهما ومنها :

- الاتحاد البرلماني الدولى يؤدى بحكم طابعه ومسئولياته دوراً مهماً فى النهوض بالسلام والتعاون الدولى تعزيزاً لمقاصد الميثاق ومبادئه وتمشياً معها .
- وكذلك تسليم الاتحاد بمسئوليات الأمم المتحدة بموجب ميثاقها .

والاتفاق علي أن تقوية علاقات التعاون بينهما ستيسر ممارستهما على نحو فعال لأنشطتهما المكمل بعضها بعضاً.

- تعزيز التعاون والتشاور المستمرين بين الأمم المتحدة والاتحاد بالسبل الملائمة .
- تبادل التمثيل الملائم للأمم المتحدة في مؤتمرات وأنشطة الاتحاد البرلماني الدولي ، وتمثيل الاتحاد في اجتماعات الجمعية العامة ولجانها الرئيسية وفي سائر أجهزة الأمم المتحدة واجتماعاتها والمؤتمرات التي ترعاها . . وذلك بناء على التنسيق والاتفاق المشترك بين الطرفين وحسب الموضوعات التي تتطلب ذلك .
- بدء أعمال وبرامج مشتركة للهيئات المتخصصة في كل من الاتحاد والأمم المتحدة للاستفادة بخبرات كل منهما في هذه المجالات . . وكذلك اتخاذ الإجراءات الملائمة للتعاون والاتصال بين الأمانة العامة للاتحاد ونظيرتها للأمم المتحدة .
- كذلك تم الاتفاق على اتخاذ أقصى حد ممكن من الترتيبات لتبادل المعلومات والوثائق بشأن المشاكل التي تهم الطرفين .

- أجاز الاتفاق للطرفين الدخول فى ترتيبات تكميلية لتنفيذ الاتفاق إذا تطلب الأمر ذلك ، كما أجاز تعديل الاتفاق بقبول مشترك من الطرفين .

وقد وقع الاتفاق عن الأمم المتحدة أمينها العام آنذاك الدكتور بطرس غالى وقمت بالتوقيع عليه باسم الاتحاد البرلمانى الدولى .

كما وقع عليه أيضا الأمين العام للاتحاد .

وهكذا مثل هذا الاتفاق رمزاً تعاهديا لحتمية الالتقاء الفكرى الذى يحقق التفاعل والتداخل والتأثير المتبادل بين التشريع الداخلى والتشريع الدولى .

إن اتفاق ٢٤ يوليو ١٩٩٦ لا يعتبر فى تقديرى مجرد أداة لتعزيز التعاون بين المنظمتين ، وهو ما يتبادر إلى الذهن لأول وهلة ، ولكنه يمثل أيضاً رابطة مزدوجة ومستحدثة بين مجالى العمل السياسى والعمل التشريعى ، بين ما هو حكومى وما هو برلمانى، بين ما هو محلى وما هو دولى .

كذلك يجسد هذا الاتفاق ، دور ممثلى الشعوب ومشاركتهم فى مناقشة وبلورة ما يتعلق بمصالحهم فى إطار العلاقات الدولية .. فما دام المجتمع المدنى ممثلاً فى الجمعيات والنقابات

والأحزاب والمنظمات غير القومية ، قد أصبح عاملاً فى التعبير عن الإرادة السياسية للشعوب ، فإن البرلمان هو الممثل الشرعى المنتخب للمجتمع المدنى داخل دوله ، وهو الرقيب على أعمال الحكومة .

ومن ثم فإن المشاركة الفعالة للبرلمانات فى أنشطة الأمم المتحدة تكفل تدعيم التفاهم بين الحكومات والشعوب ، وتعمق الصفة العالمية للديمقراطية ، وتثرى فكرة السلام العالمى ، وترفع شأن حقوق الإنسان .

إن الرأى العام العالمى الذى يبلوره الاتحاد البرلمانى الدولى ليس سوى التعبير الحى لآراء ممثلى شعوب العالم التى صدر باسمها ميثاق الأمم المتحدة ، وهو ما يتفق مع أبعاد ظاهرة العولمة التى نعيش عصرها ، تلك الظاهرة التى ألغت عنصرى الزمان والمكان ، وحولت العالم إلى قرية صغيرة وعظمت المصالح المشتركة كمًا ونوعاً بين مختلف دول العالم .

إن التعاون الوثيق بين ممثلى الشعوب (أى الاتحاد البرلمانى الدولى) وبين المحفل الرسمى الجماعى للحكومات (أى الأمم المتحدة) يحقق إيجابيات التفاعل البرلمانى - الحكومى وصولاً إلى الاتفاق العام الحكومى - الشعبى ، مما يعمق فى النهاية المضامين الديمقراطية للعلاقات الدولية .

وفى ضوء ما سبق يصبح كل من المؤتمر البرلمانى والجمعية العامة للأمم المتحدة بمثابة جمعية عمومية للشعوب ، الجميع فيها متساوون فى وزن أصواتهم ، أحرار فى آرائهم وإن اختلفت منابرهم ومشاربهم ومواقفهم فى شتى القضايا الدولية المطروحة على الساحة .

إن هذا الاتفاق يفتح للاتحاد البرلمانى الدولى آفاقا من العالمية ، ويتيح له مستوى عالمياً من التأثير ، ومدى بعيداً من ثقل المشاركة فى بلورة الإرادة السياسية لشعوب العالم ،ولابد أن أسجل أن هذا التطور تم على يدى مصريين شاء القدر أن يكونا على قمة منظمتى الحكومات والبرلمانات فى وقت واحد .

وفى إطار ذلك ، كان لى الشرف أن أعتلى باسم برلمانات العالم منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الخاصة التى عقدت فى أغسطس ١٩٩٦ ، والتى شارك فيها رؤساء الدول والحكومات لبحث موضوع البيئة والتنمية .

وبالإضافة إلى هذا الاتفاق مع الأمم المتحدة ، فقد تم إبرام اتفاق بين الاتحاد البرلمانى الدولى ووكالتين متخصصتين للأمم المتحدة وهما منظمة اليونسكو فى ٢٤ يونيو ١٩٩٧ وآخر مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة « الفاو» فى ١٢ أغسطس ١٩٩٧ .

كما تمت إقامة علاقات تعاون وثيقة مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية .

ولأن الاتحاد البرلماني الدولي مؤسسة تقوم على الحركة ، فإنه لم يقنع بمجرد عقد اتفاقية تعاون مع الأمم المتحدة ، وإنما كان لابد من محتوى على أرض الواقع لهذا التعاون . فشهدت السنوات الثلاث مجموعة من الأنشطة في هذا المجال من بينها اشتراك الاتحاد في ثلاث قمم دولية نظمتها الأمم المتحدة وهي :

قمة التنمية الاجتماعية التي انعقدت في كوبنهاجن في مارس ١٩٩٥ ، والمؤتمر الدولي الرابع للمرأة في بكين في سبتمبر ١٩٩٥ ، وقمة الغذاء في روما في نوفمبر ١٩٩٦ . حيث بحث الاتحاد القضايا التي عنيت بها هذه القمم ، ووضع نصوصاً توضح آراء وتوصيات برلمانيي العالم في هذه القضايا .

كذلك اتخذ الاتحاد مجموعة من الخطوات العملية لمتابعة تنفيذ التوصيات التي صدرت عن هذه الاجتماعات .

المرأة والسياسة

ليس هناك تحديد قاطع لحدود القضايا والموضوعات الدولية التى تدخل فى نطاق عمل الدبلوماسية البرلمانية ، فكل مايهم الإنسان يدخل فى نطاق عمل هذه الدبلوماسية المعبرة عن إرادة شعوب الأرض .. ولكن مقومات نجاح هذه الدبلوماسية وزيادة فعاليتها وتأثيرها يتطلب حصافة ورؤية عميقة فى اختيار القضايا التى تلقى أولوية متميزة فى العمل الدبلوماسى البرلمانى على المستوى الدولى .

ذلك أن هناك بعض القضايا ، فضلاً عن كونها قضايا ملحة وعالمية ، فإن أنسب مكان لمعالجتها يكون فى إطار الدبلوماسية البرلمانية .

وأوضح مثال على هذا النوع من القضايا هو قضية الدور السياسى للمرأة ومشاركتها فى الممارسة السياسية .

ففى المقام الأول ، فإن هذه القضية تدخل فى صلب اختصاص الاتحاد البرلمانى الدولى كقضية بذاتها وبأبعادها المختلفة ، وكذلك بحكم ارتباطها الشديد بقضية الديمقراطية ، فلا معنى

للحديث عن الديمقراطية إلا إذا شارك نصفا المجتمع من رجال ونساء معاً فى الممارسة السياسية وعملية صنع القرار .

فى نفس الوقت فإن قضية حقوق المرأة مرتبطة بصورة جوهرية بقضية حقوق الإنسان التى تعد فى مقدمة اهتمامات الاتحاد البرلمانى الدولى .. فالحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمرأة جزء من حقوق الإنسان التى يجب الدفاع عنها .. بل إن النساء هن أكثر فئات المجتمع تعرضاً لانتهاكات حقوق الإنسان فى مناطق عديدة من العالم .

أما البعد الثالث لقضية الحقوق السياسية للمرأة فهو البعد الاجتماعى للقضية ، فتعزيز مشاركة المرأة فى الحياة السياسية يتطلب توفير حقها فى التعليم والرعاية الصحية المناسبة وحماية حقوقها الأساسية .. ويدخل هذا البعد الاجتماعى للقضية فى صلب عمل الاتحاد البرلمانى الدولى باعتباره المنظمة الأكثر التصاقا بالمجتمعات ، والأكثر تعبيراً عن إرادة الشعوب وتواصلاً معها من خلال الممثلين البرلمانيين .

من جهة أخرى ، فمهما تعددت أبعاد وجوانب قضية دور المرأة فى العملية السياسية ، فإن الجزء الأساسى لحلها يتم عن طريق قانونى بتشريع قوانين محلية فى مختلف الدول، ترسخ قواعد

المساواة بين المرأة والرجل وتؤكد حقوقها الأساسية دون تمييز على أساس الجنس ، وتوفر الضمانات الكفيلة بتمتعها بهذه الحقوق. . وتلك بالقطع مهمة البرلمانيين .. رجال التشريع فى العالم دون غيرهم .

لكل هذه الأسباب كان من واجبنا فى الاتحاد البرلمانى الدولى أن نولى هذه القضية اهتماماً كبيراً ، واثقين من قدرتنا على الفعل المؤثر والإيجابى لخدمة هذه القضية ، ونشر الوعى بها والسعى لإيجاد الحلول بشأنها ، وأشعر بالكثير من الرضا والاعتزاز بما تحقق فى الاتحاد البرلمانى الدولى بشأن المرأة ودورها فى الحياة السياسية ، فإذا كانت هذه القضية تمثل الموضوع المناسب لعمل الدبلوماسية البرلمانية ودورها ، فإن ماتم بشأنها يمثل التعامل الأمثل مع مثل هذه القضايا فكراً ، وتخطيطاً ، وعملاً ، ومتابعة .

ففى عام ١٩٩٤ وضع الاتحاد البرلمانى الدولى خطة عمل متكاملة لإصلاح الخلل الموجود بين ممارسة الرجال والنساء لحياتهم السياسية ، وقامت هذه الخطة على مبدأ أنه « بالرغم من خصوصية قضايا المرأة فإنها قضايا تهم المجتمع ككل . وأن مفهوم الديمقراطية لا يكتسب أهمية وديناميكية إلا عندما

يشترك الرجل والمرأة معاً فى تحديد توجهاته السياسية وتشريعاته القومية واضعين فى اعتبارهما اهتمامات وإمكانات نصفى المجتمع »

فقد أثبتت الدراسات التى أجراها الاتحاد البرلمانى الدولى أن بإمكان المرأة الآن أن تصوت وأن تنتخب فى جميع أنحاء العالم تقريباً ، ولكنها ما زالت غير ممثلة عامة بشكل كاف ، ومازال عدد النساء صغيراً فى البرلمانات الوطنية فى معظم البلدان . ففى عام ١٩٩٦ لم تشغل النساء إلا ١٠,٣ ٪ من المقاعد البرلمانية فى العالم ، مقابل ١٤,٦٪ عام ١٩٨٨ .

وعلى مدى السنوات الثلاث التالية استمر الاتحاد فى ريادته لهذا المجال بالبناء على هذه الخطة ، ومع حلول موعد انعقاد المؤتمر العالمى الرابع للمرأة فى بكين فى سبتمبر ١٩٩٥ ، كان الاتحاد قد أصدر تقريراً كاملاً عن المرأة فى البرلمان ضمنه تفاصيل حصول المرأة على حق التصويت وحق الانتخاب فى كل بلد من بلدان العالم ، وحجم تواجدها البرلمانى على مدى الخمس السنوات السابقة . وقد أرفق بالتقرير خريطة توضح باللون حجم تواجد المرأة فى مختلف البرلمانات .

وكان تواجد الاتحاد فى المؤتمر تواجداً قوياً حيث مثله وفد عالى المستوى ، وقد أقام الاتحاد يوماً برلمانياً ضمن فاعليات المؤتمر شارك فيه خمسمائة برلمانى من مائة دولة أو يزيد . وفى ختام مداولاتهم أصدروا إعلاناً قوياً التزموا فيه بالعمل على تنفيذ توصيات المؤتمر ، وكذلك نظَّم الاتحاد بالتعاون مع اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة ندوة ناقشت تكامل حقوق المرأة والطفل . ثم ما لبث أن انتهى المؤتمر حتى بدأ الاتحاد برنامجا طموحاً لمتابعة نتائج المؤتمر خاصة فيما يتعلق بالمرأة والسياسة ، وهو مجال له فيه باع طويل ، فأجرينا مسحاً لبرلمانات العالم التى سعت لتحديد تدابير عملية يمكن اتخاذها من قبل الحكومة والبرلمان والأحزاب السياسية لإصلاح الخلل القائم . وقد انتهت الدراسة فى أوائل عام ١٩٩٧ وتركزت حول المرأة فى الأحزاب السياسية ، وكمشاركة فى العملية الانتخابية، وكيف تتأثر بها ، والأرضية السياسية التى تحتلها داخل البرلمان. .

وقد عُدّت هذه الدراسة الأولية أساساً لما تم من أعمال فى المؤتمر البرلمانى الدولى المتخصص الذى نظمه الاتحاد البرلمانى الدولى فى نيودلهى فى فبراير ١٩٩٧ بدعم من البرلمان الهندى ، ولأول مرة يحضر المؤتمر من البرلمانيين عدد يماثل عدد البرلمانيات

جاءوا من حوالى ٨٠ دولة ، وناقشوا على مدى أيام المؤتمر الخمسة كيفية إيجاد مشاركة حقيقية بين الرجل والمرأة فى الحياة السياسية .

ولما كانت السياسة تمتد جذورها داخل المجتمع وتعكس المبادئ السائدة ، كان لابد أن تركز المناقشات على أن مشاركة سياسية بين نصفى سكان العالم لابد وأن تعتمد على تقبل مبدأ المشاركة الاجتماعية بصورة عامة . لذا فقد أكد المؤتمر الحاجة إلى عقد اجتماعى جديد فى المجتمعات الديمقراطية ، حيث يعمل الرجل والمرأة فى تساو وتكامل يثرى الواحد منهما الآخر باختلافه عنه ، وقد حدد المؤتمرفى بيانه الختامى مجموعة من الإجراءات والتدابير العملية التى يمكن اتخاذها للوصول إلى هذا الهدف .

وقد تلقى الاتحاد العديد من الطلبات ليستفيد العالم بتجربته التى خاضها فى هذا الشأن، وهذا ما حدث من الأمم المتحدة عقب مؤتمر نيودلهى حيث طلب منه تحديد عدد من البرلمانيين للتحدث فى احتفال الأمم المتحدة بيوم المرأة العالمى الذى أقيم فى كل من جنيف ونيويورك . كما لعب الاتحاد أيضا دوراً بارزاً داخل لجنة الأمم المتحدة حول وضع المرأة حيث أدار ندوة عن مشاركة المرأة فى الحياة السياسية عام ١٩٩٧ ، وقدم تقريراً حول نتائج مؤتمر نيودلهى .

حقوق الإنسان

احترام حقوق الإنسان مسألة سلوك وواقع ، بينما حماية حقوق الإنسان فى جوهرها قضية مؤسسات ، ولذلك فإننا بحاجة إلى اتخاذ تدابير عملية وضمانات قوية للنهوض بهذه الحماية ، فمما لاشك فيه ، أن من مسئولية ممثلى الشعوب فى كل مكان التعاون والعمل معاً لجعل هذا العالم مكاناً أفضل لكل نفس بشرية فى شتى نواحى الحياة ، حتى نزيد من ثراء التنوع الثقافى دون أدنى تمييز على أساس من النوع أو الجنس أو اللغة أو الدين.

لذلك فإن قضية حقوق الإنسان من أقدم القضايا التى اهتم بها الاتحاد البرلمانى الدولى منذ وقت طويل قبل صدور الإعلان العالمى لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ ، بل حتى قبل إنشاء الأمم المتحدة نفسها .. وهذا أمر طبيعى فالبرلمان فى أى بلد من المفترض أنه حامى حقوق الإنسان والمدافع عنها ، فضلاً عن ذلك فإن الاتحاد معنى بحماية الحقوق السياسية لأعضاء البرلمانات فى الدول الأعضاء .. وهناك جهاز خاص لفحص حالات البرلمانيين

الذين تنتهك حقوقهم ويسمى هذا الجهاز « اللجنة المعنية بحقوق الإنسان الخاصة بالبرلمانيين » ، وهى لجنة تتولى فحص الشكاوى الواردة بشأن تعرض حقوق البرلمانيين للانتهاك أثناء مدة ولايتهم، وتسعى اللجنة للتوصل إلى تسوية مرضية عن طريق الحوار والتعاون مع سلطات البلدان المعنية ، وتحقيقا لذلك تقوم بالاستماع للأطراف المعنية ، وإذا اتضح أن من المستحيل التوصل إلى تسوية مرضية لحالة قيد الدراسة ، يتم النظر بسرية فى تلك الحالة ، ويتم تبادل المراسلات ، ثم تقدم اللجنة تقريراً علنياً إلى المجلس البرلمانى الدولى حيث توصيه باتخاذ تدابير معينة وفى الغالب يتم التوصل إلى تسوية مرضية لمعظم الحالات الواردة للاتحاد وذلك بفضل مساعدة البرلمانات الأعضاء التى تتدخل فى تلك الحالات عن طريق الاتصالات وتبادل المراسلات والزيارات، وتتعلق أغلبية الحالات بنواب حرموا من ولايتهم أو تم تهديدهم أو ملاحقتهم لأنهم مارسوا حق التعبير .

وقد شهدت السنوات من ١٩٩٤ - ١٩٩٧ اهتماماً مكثفا من الاتحاد البرلمانى الدولى بقضايا حقوق الإنسان على مستويات عديدة ، فإلى جانب اهتمامه بالعديد من القضايا ذات العلاقة بحقوق الإنسان مثل قضايا حماية الأقليات ، واحترام حقوق المرأة

والطفل ، فقد كانت قضية حقوق الإنسان بنداً أساسيا فى جدول أعمال المؤتمر البرلمانى الدولى مرتين .

المرة الأولى فى المؤتمر البرلمانى الدولى الثالث والتسعين المنعقد فى مدريد فى مارس ١٩٩٥ حيث تمت مناقشة القضية فى أحد محاور المؤتمر تحت عنوان :

« أخلاقيات علوم البيولوجيا وانعكاساتها على حماية حقوق الإنسان »

وهو موضوع يعالج العديد من المشكلات المتعلقة بالعلاقة أو التوازن بين التقدم فى البحث العلمى وحقوق الإنسان من ناحية ، وبين التنوع فى القيم والثقافات والعقائد من ناحية أخرى ، ولاشك أن القيم البيولوجية هو مجال جديد للبحث فى العلاقة بين الإنسان والعلم ، ففى المجالات الجديدة للبحث والتجارب العلمية وتطبيقاتها الصناعية ، يجب المحافظة على احترام الكرامة الإنسانية وأن تصبح هذه الكرامة أساساً يواجه كل الانحرافات الممكنة والتى تمس الإنسان ، والتى تعتبر مثالاً صارخاً لها التجارة فى أعضاء الإنسان .. وللأسف الشديد فإن ضحايا هذه الانحرافات يوجدون فى البلاد الأكثر فقراً ، ومن واجب البرلمانيين أن يقودوا مناقشة حيوية حول هذا الشأن ، وأن

يحددوا قواعد السلوك الضرورية التى يجب أن يلتزم بها المتقدمون فى البحث العلمى فى الجينات والبيولوجيا ، وفى هذا الشأن يجب التأكيد على أن التقدم فى التكنولوجيا البيولوجية وفى البحث العلمى بوجه عام يجب أن يكون فى خدمة الإنسانية ، ونضيف بأن احترام القيم البيولوجية ليس وحده أحد متطلبات الأسس الأخلاقية للعلم ، بل إن الحاجة ملحة لفرض رقابة ديمقراطية لضمان أن العلم جاء لسعادة الإنسان لا لشقائه .

والمرة الثانية كانت فى المؤتمر السادس والتسعين للاتحاد البرلمانى الدولى الذى عقد فى سبتمبر ١٩٩٦ فى بكين حيث اتخذ المؤتمر موضوع « العمل على تحقيق مزيد من احترام حقوق الإنسان » كأحد محوريه الأساسيين وأصدر المؤتمر قراراً فى هذا الشأن من بين ما تضمنه .

- دعوة جميع الحكومات إلى تكثيف جهودها الرامية إلى إزالة العقبات التى تحول دون إعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية ، وتعزيز التعاون الدولى ، وتعزيز التفاهم المتبادل عن طريق الحوار ، بغية تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على أساس من المساواة والاحترام المتبادل .

- إنشاء مؤسسات وطنية أو تقوية تلك المؤسسات متى كانت قائمة بالفعل ، لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وكفالة استقلال هذه المؤسسات عن الحكومة ، وأن يكون لها مصدر للتمويل يمكن الاعتماد عليه ، وأن تتسم بالتعددية ، وأن تمثل عناصر المجتمع المشاركة فى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ، وأن يتم تمكينها من التعليق على أداء الحكومة فيما يتعلق بحقوق الإنسان ، وأن يقوم بدور نشط فى مجال التعريف بحقوق الإنسان.

- العمل على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بالنسبة للنساء والفتيات عن طريق اتخاذ تدابير فعالة لإعمال وثيقة إعلان ومنهاج عمل بكين سبتمبر ١٩٩٥ إعمالاً كاملاً ، و متابعة تنفيذ التعهد الذى قطعته البرلمانات على نفسها فى إعلان بكين البرلمانى بوضع توصيات مؤتمر بكين موضع التنفيذ .

- دعوة البلدان التى لم تنضم حتى الآن إلى اتفاقية الأمم المتحدة بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، واتفاقية المرأة و حقوق الطفل أو لم تصدق عليهما ، إلى أن تنضم إليهما وأن تصدق عليهما مالم تكن قد قامت

بذلك بالفعل ، وحث الدول الأطراف فى هذه الصكوك الدولية على اتخاذ جميع التدابير التشريعية والإدارية وغيرها من التدابير اللازمة لوضع الاتفاقيتين آنفتى الذكر موضع التنفيذ الفعال .

- حث جميع البلدان على صياغة وتنفيذ خطط العمل الخاصة بها ، وفق اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الطفل ووثيقة إعلان وخطة العمل بشأن الحفاظ على الأطفال وحمايتهم وتنمية مهاراتهم ، حتى يمكن حماية حقوق الطفل وتعزيزها عن طريق تقوية التعاون الدولى .
- إدانة شتى صور تجنيد الأطفال فى القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة ، خاصة عندما يجبرون على ذلك باعتبار ذلك انتهاكاً لحقوق الإنسان الأساسية التى توجب معاقبة المسئولين عن ارتكاب مثل هذه الأعمال الشنعاء .

كما أوصى المؤتمر البرلمانات والحكومات بإصدار وتنفيذ برنامج يضع معايير لحماية النساء والأطفال الذين يعيشون فى مناطق النزاعات الداخلية أو الدولية ، ويكونون هم الضحايا الرئيسيين لتلك النزاعات كما ثبت فى العديد من الحالات .

وحث البرلمانات الوطنية والحكومات على ضمان توفير التعليم الابتدائى الإلزامى والرعاية الصحية اللذين يكونان متاحين للجميع ويفيان بالاحتياجات الفردية للطفل .

كما ناشد الدول الاعتراف بالدور المهم والبناء الذى تستطيع المنظمات غير الحكومية القيام به ودعم جهودها من أجل تعزيز النهوض بحقوق الإنسان واحترامها .

وطلب إلى الامم المتحدة النظر فى مضامين الجزاءات الاقتصادية المتعلقة بالتجارة بغية معالجة تأثيرها السلبى على المرأة والطفل .

كما رفض أى تدابير قهرية أو تدابير منفردة سواء أكانت سياسية أو قانونية تطبقها دولة واحدة ضد دولة أخرى ، حيث أن مثل هذه التدابير تمثل فى النهاية عقوبات تفرض على الرجال والنساء والأطفال رغم كونهم بعيدين تماماً عن الخلافات والمصالح السياسية ، ومن ثم يجب اعتبار مثل تلك التدابير بمثابة افتئات على حقوق الإنسان .

– وجدد المؤتمر مناشدته للبرلمانات والحكومات بإدخال برامج للتحرك الإيجابى والتوعية لضمان عدم التمييز ، وضمان التمتع بحقوق الإنسان على قدم المساواة وفقا للقواعد

الأساسية المتعلقة بتحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص ذوى الإعاقات لاسيما النساء والأطفال منهم .

- ودعا جميع البلدان إلى تسوية النزاعات والخلافات سلمياً عن طريق المفاوضات ، وبذل جهود منسقة لتعزيز التنمية الاجتماعية وتهيئة بيئة مواتية للتمتع الكامل بحقوق الإنسان وعلى وجه الخصوص تجاه المرأة والطفل .
- التأكيد أن على البرلمانات والحكومات وضع برامج تربوية شاملة تختص بحقوق الإنسان اعتماداً على مساعدة الدوائر السياسية و الحكومات والساسة على المستويين الوطنى والمحلى ورجال الإدارة ، وكذلك الأطراف النشطة فى المجتمع المدنى : الأسر ، والمعلمون ، والطلبة ووسائل الإعلام والجمعيات والروابط ، وكفالة تنفيذ مثل هذه البرامج كجزء من منظومة التعليم وامتدادها لتشمل جميع مناحى الحياة الاجتماعية .
- أخيراً طلب المؤتمر إلى جميع البرلمانات والحكومات ترجمة التشريعات الدولية المواد الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان وخاصة مايتصل منها بالمساواة فى الوضع القانونى وحقوق الإنسان المتعلقة بالمرأة إلى اللغات المحلية لبلدانها ، وضمان نشر هذه المادة على أوسع نطاق ممكن .

الحق فى الغذاء

لا يخلو عالمنا المعاصر من بعض المفارقات المثيرة للدهشة ، فرغم ما بلغته البشرية من تقدم ملموس فى الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان والدفاع عنها ، فقد أهملت أحد أهم هذه الحقوق - وأكثرها تأثيراً فى حياة الإنسان .. ذلك هو الحق فى الغذاء ، الذى لا يرتبط بقدرة الإنسان على التعبير ، أو بحرياته السياسية والفكرية ، بل يرتبط ببقائه العضوى وحياته ذاتها ، فهناك الملايين من المحرومين من الغذاء فى أنحاء العالم والذين يصل حرمانهم ، إلى حد التعرض للموت جوعاً .. أفراداً وجماعات .

وللأسف ، فإن هذه الظاهرة فى تزايد وليست فى تراجع ، وقطاعات الذين لا يحصلون على حقهم العادل فى الغذاء تتسع كل يوم ، وتتأثر سلباً بكثير من التطورات الاقتصادية والسياسية فى العالم .

لقد اعترف المؤتمر العالمى للغذاء الذى عقد عام ١٩٧٤ « بمبدأ الحق فى الغذاء ، وأعلن أن كل رجل وامرأة وطفل لهم الحق فى التحرر من الجوع وسوء التغذية من أجل تنمية قدراتهم » .

ورغم مرور ما يقرب من ربع قرن على إقرار هذا المبدأ ، فإن سعى البشرية لمحو الجوع لم يحقق هدفه ، بل إن الحقائق فى هذا الشأن مرعبة ، فهناك ٨٠٠ مليون فرد فى العالم يعانون من سوء التغذية بشكل مزمن وبالتالى مهددون فى حقوق الإنسان الأساسية ، لأن الغذاء هو الحق فى الحياة ذاتها .

وهناك ٨٨ دولة تقع فى فئة الدول التى تعانى عجزاً فى توفير الغذاء وانخفاضاً فى الدخل ، وفى نفس الوقت فإن المساعدات الخارجية للدول النامية قد انخفضت من ١٠ مليارات دولار عام ١٩٨٢ إلى ٧,٢ مليار دولار عام ١٩٩٢ ، ولذلك فإن من الطبيعى أن ينخفض نصيب الزراعة فى التمويل الرسمى الكلى للتنمية من ٢٤٪ إلى ١٦٪ خلال نفس الفترة ، كما أن المصايد والغابات يتم استغلالها بشكل مكثف ، بل إنها تدمر .

لذلك كان من الضرورى أن توجه الدبلوماسية البرلمانية الدولية اهتماماً مناسباً بهذه القضية متعددة الجوانب والأبعاد .

فقد شارك المؤتمر البرلمانى الدولى فى القمة العالمية للغذاء التى عقدتها منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة فى روما فى الفترة من ١٣ - ١٧ نوفمبر ١٩٩٦ .

كما عقد الاتحاد البرلماني الدولي يوماً برلمانياً في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٩٦ ، لتقديم الرؤية البرلمانية لحل أزمة الغذاء في العالم ، كما بحث من قبل في المؤتمر البرلماني الدولي الذى عقد في بكين في سبتمبر سنة ١٩٩٦ موضوع السياسات والاستراتيجيات الكفيلة بضمان الحق في الغذاء في عصر عالمية الاقتصاد وتحرير التجارة .

وقد عبر البرلمانيون في ختام يومهم البرلماني عن قلقهم إزاء وجود مايقرب من ٨٠٠ مليون نسمة في شتى أرجاء العالم يعانون من سوء التغذية ، وأن حوالى ٢٠٠ مليون طفل دون الخامسة يعانون من مظاهر النقص في البروتين مما يعرض حياتهم للخطر ، وأحس البرلمانيون أنه مالم يتم اتخاذ تدابير فعالة بصورة عاجلة فإنه سوف يستمر انتشار الجوع وانعدام الأمن الغذائي ، الأمر يعتبر استهانة بالكرامة الإنسانية وتهديداً خطيراً للديمقراطية .

ومن خلال مناقشات البرلمانيين تجلى شعورهم بأهمية فرض التضامن كقيمة أخلاقية على الساحة الاقتصادية الدولية ، وأنه ليس من حق أى طرف في العالم أن يستغل أطرافاً أخرى لتحقيق غاياته الخاصة ، وأنه مما يدعو إلى الأسف أنه على الرغم من

المستحدثات الرئيسية فى مجال التكنولوجيا بالنسبة للزراعة وظهور الثورة الخضراء فى عقدى الستينيات والسبعينيات ، فإن المجتمع الدولى أخفق فى تهيئة الظروف الاقتصادية وظروف السوق التى تضمن إنتاج وتوزيع الغذاء للجميع ، ولم تعد المشكلة فى عدم توافر الغذاء فى ذاته . . بل إن المشكلة وصلت إلى وجود الجوع فى مناطق من جنوب العالم على الرغم من وفرة الغذاء فى مناطق أخرى فى شمال العالم ، وتبدو ذروة المشكلة فى أفريقيا فيما وراء الصحراء حيث توجد مناطق على شفا الهاوية تفتك بها الحروب الأهلية والنزاعات المحلية ولا تتخذ إزاءها أية تدابير لوضع حد لظاهرة الفقر فيها ، حتى قدر البعض أن عدد الفقراء فى هذه المناطق سوف يبلغ حوالى ٢٥٠ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٠٠ .

ومن الحقائق الثابتة أنه لا يمكن الفصل بين الشمال والجنوب من حيث الاستقرار والأمن الدولى ، فالعالم بشماله وجنوبه أشبه بقرية صغيرة يتأثر كل جانب فيها بما يدور حوله ، مما يؤدى إلى تأثر الشمال بكافة التداعيات التى تنجم عن الفقر الذى تعانى منه بعض مناطق الجنوب . . فالجانبان : الشمال والجنوب مترابطان أخذاً وعطاء لأن التنمية والأمن وجهان لعملة واحدة ،

فاذا اختل وجه فى جانب من العالم أثر على نفس الوجه فى الجانب الآخر من العالم ، فهناك مصلحة متبادلة للشمال والجنوب معاً لا يمكن إنكارها ، مما يتطلب وجود تعاون بينهما يشمل مساعدة الشمال للجنوب لكى يحقق تنمية يستطيع فيها التوفيق بين حاجات النمو الاقتصادى وحاجات الحفاظ على البيئة وإيجاد فرص جديدة للعمل ، وحول أسلوب هذه المساعدة فقد آن الأوان لإعادة النظر بصورة جذرية فى مشكلة الاختيار بين إعطاء الجائع سمكة يسد بها جوعه وبين إعطائه شصاً يصطاد به ، ومن الأفضل بطبيعة الحال إعطاء الجائع شصاً يصطاد به .

وقد استظهرت برلمانات العالم فى اجتماعها المشهود والمسمى بيوم البرلمانيين عدة حقائق .

أولاً : أن انعدام الأمن الغذائى ينجم عن عديد من الأسباب المتداخلة فيما بينها ، مادية وجغرافية وسياسية واقتصادية واجتماعية ، وأن هذه الأسباب تؤثر على التنمية الاقتصادية ، مما يؤثر تبعا لذلك فى القطاع الزراعى .

فأى مشروع لتحقيق التنمية المتوازنة المتواصلة يتحتم أن يقوم على ثلاثة عناصر هى :

(أ) أن ينهض بالمحاصيل التقليدية الأساسية .

(ب) أن يعتمد على التنمية الزراعية لتنمية الصناعات الغذائية .

(جـ) توفير الحوافز للتعاون الدولى حتى ينفتح القطاع الزراعى على التجارة الدولية .

ثانياً : أن زيادة فاعلية الإنتاج الغذائى هو الضمان لتوفير الغذاء الكافى بأسعار تكون فى متناول الجميع وخاصة فى البلاد المنخفضة الدخل وتلك التى تعانى عجزاً فى موارد الغذاء . كل هذا دون إخلال باعتبار السلم والعدالة الاجتماعية والديمقراطية ونظام الحكم الذى يتسم بالمسئولية والشفافية ، شروطاً لازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتواصلة لأية أمة من الأمم .

ثالثاً : أن يتوافق إنتاج الغذاء مع البيئة ، وعملاً على بلوغ هذه الغاية فإن هناك حاجة إلى توسيع نطاق الاستثمار العام والخاص فى تطوير التكنولوجيات الملائمة ، وتعزيز فاعلية نقل هذه التكنولوجيات إلى التجمعات السكانية الريفية من خلال التدريب والبرامج المختلفة .

ويلاحظ أن مفهوم مراعاة المتطلبات البيئية فى إنتاج الغذاء كان وراء استراتيجية الأمم المتحدة فى التسعينيات ، واعتنقته مختلف مؤتمرات الأمم المتحدة التى عقدت خلال التسعينيات والتى تمثل القمة العالمية للغذاء التى نظمتها منظمة الأغذية والزراعة فى عام ١٩٩٦ خاتمتها المنطقية والطبيعية ، فمن قمة البيئة فى ريودى جانيرو عام ١٩٩٢ مروراً بقمة القاهرة للسكان سنة ١٩٩٤ ، ومؤتمر كوبنهاجن للتنمية الاجتماعية سنة ١٩٩٥ ، كان العنصر المشترك فى كل هذه القمم العالمية هو البيئة والإنسان كمحور للتنمية .

رابعاً : ينبغى إزالة العوائق المادية التى تقيد الإنتاج الزراعى، مثل عدم ضبط موارد المياه ، وعدم كفاءة دوائر توزيع مدخلات الإنتاج وقلة فرص الوصول إلى الأسواق .

خامساً : يتطلب تحقيق الأمن الغذائى عملاً متواصلاً على المستوى الدولى بروح من التعاون والتضامن بين الأمم ، مع مراعاة الاختلاف بين مختلف المستويات التى حققتها كل منها فى مجال التنمية ، ومن ناحية أخرى ينبغى بذل الجهد المتواصل للنهوض بالتجارة وتعزيز تحريرها ، على أن يتم ذلك وفق شروط عادلة ، كما يجب العمل على تسهيل إمكانية الوصول إلى

المعلومات والتكنولوجيات المتطورة المتعلقة بالناحية البيئية وحماية الموارد الطبيعية .

سادساً : يجب العمل على النهوض بالتعاون الفني بين الدول وتبادل المعلومات فيما بينها وذلك باعتبار أن التنمية المتواصلة تتطلب زيادة حجم المساعدات الدولية للدول النامية .

ولكن يبقى سؤال ملح . . حول ما إذا كانت المساعدات الأولية كفيلة بحل مشكلة الغذاء وتأمين مستقبل أولئك الجياع فى مختلف مناطق العالم ؟ إذ يلاحظ بجانب ذلك قيام منظمة التجارة العالمية الذى وصف مؤخراً بأنه حدث حاسم فى التاريخ الاقتصادى والسياسى المعاصر ، فهذه المنظمة وبجانبها جناحان هما البنك الدولى وصندوق النقد الدولى تمثل الخاتمة المنطقية لعملية إعادة بناء عالم مابعد الحرب العالمية الثانية الذى قام على أساس من النظام الاقتصادى المالى الذى ظهر إلى النور فى بريتون وودز .

لقد أدى ذلك إلى القول بأن مبدأ التعاون بين الدول قد تغلب على منطق النزاع فيما بينها ، وأدى فى ذات الوقت إلى زيادة الطلب على نمو التجارة بدلاً من زيادة حجم المعونات ، إلا أن التجارة العالمية ليست مضماراً تسهل الحركة فيه إذا لاحظنا أن

أفريقيا وأمريكا اللاتينية لاتصل مساهمتهما معاً فى إجمالى الصادرات إلى أكثر من ٧٪ ، ولاتصل وارداتهما إلى ٦٪ من الواردات فى العالم ، ولهذا فإن التعاون الدولى يجب أن يؤدى إلى قيام القدرات الذاتية على إنتاج الغذاء والحصول عليه من الأسواق .

وقد لوحظ أنه فى الدول المتقدمة يتم تدمير فوائض الإنتاج الزراعى أو لايتم الإقبال على إنتاج مواد غذائية لا تسمح ظروف السوق بتحقيق ربح عادل من وراء تسويقها ، بينما فى الدول النامية قد تستطيع بعضها إنتاج سلعة واحدة للتصدير ، وقد تنتج بضع أنواع وتصدرها بأسعار متدنية نزولاً على قواعد لعبة العرض والطلب ، وقد تعجز هذه الدول عن الحصول على الموارد التى تمكنها من استيراد الأغذية التى تحتاج اليها .

سابعاً : التأكيد على حق جميع بنى الإنسان فى التمتع بنظام غذائى كافٍ وصحى ومتوازن فى عصر تحكمه سياسات عالمية الاقتصاد وتحرير التجارة ، هذا مع تأييد إعلان روما بشأن الأمن الغذائى العالمى وخطة العمل الصادرة عن القمة العالمية للغذاء بالإضافة إلى تأييد البرنامج الذى وضعته منظمة الأغذية

والزراعة بشأن تحقيق الأمن الغذائى فى البلدان منخفضة الدخل والتى تعانى من نقص فى موارد الغذاء ، وحث المجتمع الدولى لاسيما هيئات التمويل على المشاركة فى هذا البرنامج .

قضايا التنمية والمجتمع
فى عصر العولمة

ظاهرة العولمة التى يشهدها العالم فى السنوات الأخيرة ليست مقصورة على الجانب الاقتصادى والتجارى ، وإن كان هذا الجانب هو أبرز مظاهرها بما تضمنه من موجة تحرير التجارة العالمية ، وزيادة تدفقات السلع والاستثمارات وعولمة الأسواق المالية ، وترسيخ دور المؤسسات الاقتصادية العالمية فى ضبط السياسات المالية والنقدية والتجارية للدول .

ولكن مفهوم العولمة أوسع من ذلك بكثير ، فهو يعنى فى معناه العام اتصاف الظواهر الإنسانية بالصفة العالمية أو الكونية . وبهذا الفهم فإن العولمة لها وجود نسبى منذ عشرات السنين أى منذ أن أدرك العالم أن بعض الظواهر والقضايا لها صفة عالمية تؤثر فى كل الجنس البشرى دون اعتبار للحدود أو الفواصل السيادية أو السياسية أو الجغرافية أو الثقافية .

ودخلت تحت هذه الدائرة العالمية منذ وقت مبكر قضايا مثل قضايا السلم والأمن وحقوق الإنسان وغيرها .. وهى القضايا التى مثلت الأساس للعمل الدولى المشترك ولعصر التنظيم الدولى بصفة عامة .

ولكن الجديد حقاً فى ظاهرة العولمة هو الاتساع الكبير فى النطاق الجغرافى والموضوعى لهذا المفهوم ، بحيث أضحت عشرات الظواهر والقضايا التى كانت تدخل فى نطاق المحلية أو الإقليمية ظواهر عالمية تهم البشرية جميعها ، تربطها جميعاً برباط مباشر اختفت معه كل أشكال الحدود والفواصل .

فإلى جانب الظواهر السياسية والاقتصادية العالمية بطبيعتها ، دخلت قضايا عديدة أخرى مثل قضايا البيئة أو القضايا الثقافية والإعلامية أو حتى الأنشطة الإنسانية ، باعتبارها قضايا تؤثر على المجتمع البشرى وينتقل تأثيرها بشكل فورى إلى كل بقاع المعمورة .

فالآثار الناجمة عن اتساع ثقب الأوزون أو ارتفاع درجة حرارة كوكب الأرض لا تؤثر على جزء من البشر دون الآخر ، ولا يمكن علاجها إلا باشتراك ومساهمة كل البشر .

والاكتشاف العلمى فى مجال العلاج أو الزراعة أو غيرها ما يلبث أن يصل إلى كل مكان من العالم ويؤثر فيه ويتأثر به ، ناهيك عن أن معظم هذه الاكتشافات إنما تتم نتيجة تضافر جهود جهات عديدة من أكثر من دولة واحدة .

وفى مجال الثقافة والفنون فقد حطمت ثورة الاتصال الحديثة كل الحواجز ، وأنهت إلى الأبد سياسات العزلة أو الانغلاق ، وحولت العالم إلى قرية كونية كل من فيها يسمع ويرى كل ما يجرى فى أى مكان منها فى نفس اللحظة ، بل يشارك فيه بشكل مباشر إذا أراد .

وحتى فى مجال الصناعة ، فقد أصبحت السلعة الواحدة كالسيارة مثلاً تنتج فى عدة بلدان يتخصص كل منها فى إنتاج جزء محدد وفقاً لنظام غير مسبوق من تقسيم العمل الدولى .

وهكذا اتسعت وتتسع كل يوم دائرة العولمة حاملة معها نتيجتين فى وقت واحد : الأولى تلاشى الحدود بين ماهو محلى وماهو إقليمى وماهو دولى .. والثانية تداخل القضايا بين ماهو سياسى أو اقتصادى أو اجتماعى ، ولم يعد الفصل بين هذه الموضوعات ممكناً ، فقد أصبح الجميع فى بوتقة واحدة يؤثر كل جانب منها فى الآخر ويتأثر به .

وإزاء هذا الواقع الجديد ، علينا أن نعترف أن التنظيم الدولى رغم كل جهود تطويره ، فإنه لم يتطور بالسرعة والقدر الكافيين للوفاء بمتطلبات التكيف مع هذه التحولات والتعامل مع آثارها ، الأمر الذى يفضى فى النهاية إلى صياغة مواقف وقواعد دولية لصالح الدول الأكثر امتلاكاً لموارد القوة فى مختلف جوانب الحياة الإنسانية .

فى ضوء تلك الحقائق ، فقد وجدت أن أمام الدبلوماسية البرلمانية ، ومن واجبها أن تقوم بدور أوسع وأكثر فعالية فى القضايا الاقتصادية والاجتماعية لبناء عالم أكثر تكافؤ مع توجيه اهتمام أكبر لقضايا الشعوب الأقل غنى ونمواً وتقدماً .

وكان من بين تلك القضايا :

- التنمية الاجتماعية .
- قضايا البيئة
- القضايا الإنسانية
- التعليم والعلوم والاتصال

١ - التنمية الاجتماعية

لكى تكون برلمانياً ، يتعين عليك الانخراط فى الاهتمام بالقضايا التى تهم الشعب ، وعليك أن تدرك الحقيقة القائلة بأن

الفقر والبطالة والتفكك الاجتماعى كلها عوامل من شأنها أن تعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ونحن على مشارف القرن الواحد والعشرين ، نجد مئات الملايين فى الدول الأقل نمواً لاتزال تعانى من الفقر ونقص الغذاء وتداعى الرعاية الصحية والتعليم ، بينما لا تخلو الدول المتقدمة هى الأخرى من مشكلات اجتماعية عديدة مثل تزايد معدلات البطالة والتشرد .

ورغم التباين فى واقع وأحوال المجتمعات وعاداتها ، فإنه مع تنامى تيار العولمة أصبح من المتعين على البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء ، إعادة النظر فى سياساتها الاقتصادية والاجتماعية، وإعطاء أولوية لتخفيف حدة الفقر وتقليل نسبة البطالة وما إلى ذلك ، بما يسمح بتوسيع نطاق الاستفادة من مزايا النمو ليشمل قطاعاً أكبر من سكان العالم .

ويعتبر انتشار مثل هذه المشكلات بمثابة دعوة سافرة لنشر عوامل القلق والعدوان والإنحراف والإدمان ، وهى ظواهر من شأنها تدمير الروابط الاجتماعية وحدوث التفكك الاجتماعى .

ولأننا فى عالم لم يعد بإمكان بلد من بلدانه تحقيق الديمقراطية أو التنمية بشكل منفرد ، ولم تعد السياسات

الوطنية بمنأى من التأثر المباشر بتشابك العلاقات الدولية والثنائية .. لذلك فإن البرلمانيين عليهم مسئولية مزدوجة فى هذا الصدد على كل من الصعيدين الوطنى والدولى ، فعلى الصعيد الوطنى ، فإن من الأهمية بمكان ضمان وجود علاقة مسئولة بين الحكومة وممثلى الشعب ، وعلينا تكثيف جهودنا وتحركنا - كبرلمانيين - على المستوى القومى فى كل دولة لمعالجة ظواهر التفكك الاجتماعى عن طريق توثيق التعاون مع الحكومات ومع كافة المؤسسات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية .

كذلك علينا ترجمة الاتفاقات الدولية فى هذا الصدد إلى تشريعات وطنية وتحديد سبل تنفيذها .. وأخيراً يتعين على البرلمانات الالتزام بالعمل مع الحكومات لوضع وتطوير استراتيجية وجدول زمنى هدفهما القضاء على الفقر المدقع .

وعلى المستوى الدولى ، فإن الاتحاد البرلمانى الدولى وضع نصب أعينه محاولة الإجابة عن عدة تساؤلات منها : كيف يمكن الإسهام فى تنفيذ خطة عمل التنمية الاجتماعية بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة ؟ وكيف يمكن المساهمة فى التوفيق بين الاحتياجات والتطلعات المتناقضة على المستوى الاجتماعى ؟ وكيف يمكن تحقيق المكاسب المادية والاقتصادية دون التضحية

بالاحتياجات الثقافية للأفراد ، وأخيراً كيف يمكن تحقيق التوازن بين سيادة التشريعات الوطنية وتزايد الحاجة إلى وجود حقوق والتزامات عالمية وكونية فى هذا المجال . . وبحثاً عن إجابات لكل هذه التساؤلات والمتطلبات ، وفى ضوء هذا المفهوم الشامل لقضايا التنمية الاجتماعية ببعديه : الدولى والوطنى ، قدم الاتحاد البرلمانى الدولى دعمه وتأييده الكاملين للقمة العالمية للتنمية الاجتماعية التى نظمتها الأمم المتحدة وعقدت فى كوبنهاجن فى شهر مارس عام ١٩٩٥ وذلك منذ أن برزت فكرة القمة .

وقبيل انعقاد القمة أصدر الاتحاد البرلمانى الدولى قراراً بعنوان : التعاون الدولى والتحرك على المستوى الوطنى لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والجهود الرامية لمكافحة الفقر:

إسهام البرلمانيين فى القمة العالمية للتنمية الاجتماعية

وخلال انعقاد القمة وجهتُ خطاباً فى الجلسة الافتتاحية لها متضمناً فهم ودور البرلمانيين فى مجال التنمية الاجتماعية .

كما نظم الاتحاد البرلمانى الدولى يوماً للبرلمانيين بمناسبة انعقاد القمة حضره نحو ألفى عضو برلمانى من ٧٠ بلداً ، وأثناء الاجتماع الذى عقد ليوم واحد فى مقر البرلمان الدانمركى ، جرى

إطلاع المشاركين على المعلومات المتعلقة بالقضايا الرئيسية وتوجهات القمة ، وأحيطوا علماً بآخر التطورات الخاصة بإعداد الإعلان وبرنامج العمل المقرر صدورهما عن القمة ، كما أتاح الاجتماع فرصة للبرلمانيين من شتى أنحاء العالم لمناقشة الاستراتيجيات البرلمانية لمتابعة نتائج القمة .. وفى وقت لاحق من نفس العام صدر عن الاتحاد البرلمانى الدولى قراراً يؤكد الدعم السياسى الشامل للقيام بمتابعة حثيثة لنتائج القمة العالمية ولتنفيذ ما تنتهى إليه .

وكخطوة أخرى لدعم القمة العالمية للتنمية قررت مع مجلس الاتحاد البرلمانى الدولى تحديد جملة تدابير وأعمال محددة تتمتع بالأولوية لتنفيذها بصورة مباشرة وغير مباشرة من جانب البرلمانات الوطنية لكفالة التنفيذ الفعال لوثيقة إعلان وبرنامج العمل الصادر عن القمة ، ولبلوغ هذه الغاية قام الاتحاد البرلمانى الدولى بالتعاون مع إدارة تنسيق السياسات والتنمية المتواصلة التابعة للأمم المتحدة ، وكذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، بعقد اجتماع ثلاثى لممثلين عن برلمانات وحكومات ومنظمات دولية أخرى وذلك من أجل إتاحة الفرصة للمساهمة فى تعزيز التعاون بين البرلمانات والحكومات والمنظمات الدولية الأخرى فى متابعة نتائج القمة .

وقد انعقد الاجتماع الثلاثى بمقر الأمم المتحدة فى نيويورك خلال يومى ٥ - ٦ سبتمبر ١٩٩٦ .

وقد أكدت التوصيات الصادرة عن هذا الاجتماع الثلاثى على عدة مبادئ مهمة فى مقدمتها أن تحقيق الالتزامات والتعهدات الصادرة عن القمة العالمية للتنمية الاجتماعية يتطلب مشاركة جميع هياكل الدولة بما فى ذلك برلمانها الوطنى وكذلك مشاركة المجتمع المدنى .

كما أكدت على أن البرلمان الوطنى فى كل دولة هو التجسيد الحقيقى للمجتمع المدنى وتمثيل إرادة الشعب ، ولذلك فإن التحرك من جانب البرلمان وأعضائه لا يمثل فقط أهمية قصوى لتنفيذ سياسات وبرامج التنمية الاجتماعية ، بل يمثل ذات الأهمية لإعادة طرح وشرح شتى القضايا المرتبطة بتلك السياسات والبرامج على جموع المواطنين ، وحشد التأييد اللازم من جانبهم لكل تحرك يقوم به البرلمان ، فالوعى بالمشكلات الاجتماعية يمثل شرطاً مهماً لنجاح جهود حلها ، فى نفس الوقت يلعب البرلمان دوراً بالغ الأهمية فى إصدار التشريعات فى شتى المجالات . . ومن ثم فلا غنى عن دوره فى توفير الإطار التشريعى للتنمية الاجتماعية وبإمكان البرلمان أيضا المساهمة فى ضمان إبقاء

موضوعات التنمية الاجتماعية فى دائرة وبؤرة الحوار السياسى الوطنى للوصول إلى حلول لها .

وقد طرح هذا الاجتماع الثلاثى عدة مقترحات للتحرك البرلمانى الدولى لتنفيذ مقررات القمة العالمية الاجتماعية ، وفى ٢١ سبتمبر ١٩٩٦ ، أقر مجلس الاتحاد البرلمانى الدولى هذه المقترحات بعد دراستها وتعديلها ، وتضمنت هذه المقترحات نوعين من الإجراءات أولهما يتعلق بتحقيق هدف ايجاد مناخ ملائم للتنمية الاجتماعية ، والثانى هو الإجراءات اللازمة لتحقيق كل هدف من الأهداف الثلاثة التى حددتها القمة العالمية للتنمية الاجتماعية وهى : القضاء على الفقر ، والعمل المنتج وتحقيق التوظيف الكامل للعمالة ، وتحقيق التكامل الاجتماعى.

وتحت كل بند من هذه البنود جميعاً تم تحديد إجراءات واضحة يتعين على برلمانات الدول القيام بها لتحقيق هذه الأهداف ، كما تم أيضا النص على آليات من جانب الاتحاد البرلمانى الدولى لمتابعة الالتزام بهذه الاجراءات ودراسة نتائجها وآثارها .

٢ - البيئة

قضايا حماية البيئة هى أكثر قضايا عصرنا ارتباطاً بصفة العالمية ، فإذا كانت الحواجز والفواصل قد تلاشت أوهى فى

طريقها بين دول وشعوب العالم فى كثير من الأمور السياسية والاقتصادية والثقافية ، ففى مجال البيئة ، فإن مثل هذه الحواجز والفواصل غير موجودة أصلا خاصة مع ظهور آثار بالغة الخطورة تهدد بيئة الأرض مثل التغييرات المناخية ، وارتفاع درجة حرارة الأرض ، والخلل فى طبقة الأوزون ، والتصحر ، وغيرها من أشكال الإخلال بالتوازن البيئى الطبيعى

لذلك فإن هذه القضية التى لم تأخذ اهتماماً من المجتمع الدولى يناسب ما تحمله من مخاطر ، لها أبعاد عديدة شديدة الارتباط بدور البرلمانيين والدبلوماسية البرلمانية .. من بينها :

– أن حماية البيئة ترتبط فى أسبابها وفى وسائل معالجتها بالخلل القائم فى النظام الدولى بين الأكثر غنى والأكثر فقراً.

فدول الشمال المتقدمة بما تنتجه من تكنولوجيا وسلع ، وما تستخدمه من أنواع الطاقة فى المجالات المدنية والعسكرية ، وما قامت به من اجتثاث للغابات فى سبيل بناء نهضتها الزراعية والصناعية ، تعد هذه الدول أكبر المتسببين فى مشكلات البيئة ، ولا تزال ممارساتها هى المكون الأكبر للمشكلات الحالية فى هذا المجال .

فى الوقت نفسه ، فإن الدول المتقدمة رغم تزعمها لدعوات حماية البيئة ، فإنها لم تف بالالتزامات المترتبة عليها فى هذا

الشأن ، وتتردد كثيراً فى احترام تعهداتها ، وفى مقدمتها الالتزام الذى وضع على عاتقها بموجب مقررات مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية والذى ألزم هذه الدول بزيادة مساعداتها الرسمية للدول النامية إلى ما يعادل ٠,٧٪ من إجمالى ناتجها القومى ، ونقل التكنولوجيا المعززة للتوازن البيئى بشروط مواتية .

معنى ذلك أن معالجة قضية البيئة مسألة ترتبط بتحقيق ديمقراطية العلاقات الدولية ، وبتحقيق قدر مناسب من العدالة والتكافؤ فى النظام الدولى خاصة بين الدول الغنية والدول النامية .

- ترتبط قضايا البيئة أيضاً بعملية التنمية من وجهات عديدة، فالخلل فى التوازن البيئى يؤثر على التنمية بشكل مباشر، وعلى استغلال إمكانات وموارد الدول ، خاصة فى الدول النامية

بالإضافة إلى ذلك فإن علاقة البيئة بالتنمية لها بعد خاص بالدول النامية حيث تتزايد صعوبة الوفاء من قبل الحكومات والمواطنين بالتضحيات التى تتطلبها منهم حماية البيئة خاصة فى فترات الأزمة أو الانكماش .

فهذه الدول تعانى أساساً من مسألة توفير التمويل اللازم

لخطط التنمية .. فكيف يمكنها توفير تمويل إضافى لحماية البيئة ، خاصة أن التكنولوجيا التى تحافظ على البيئة لاتزال حديثة وباهظة التكاليف .

– فى الوقت نفسه فإن قضية البيئة ،هى قضية أولويات مابين الحاضر والمستقبل ، مابين الوفاء بالمتطلبات الاجتماعية فى المدى القصير أو النظر الى أبعاد النشاط الاقتصادى والاجتماعى على المدى الطويل .

فلا شك أن حماية البيئة والحفاظ عليها يتطلب تضحيات عديدة على المدى القصير مثل عدم الإفراط فى استخدام موارد معينة كالغابات مثلاً وإيجاد بدائل لموارد أخرى ، وتوجيه استثمارات لا تنتج آثارها إلا على مدى طويل جداً على حساب الاستثمارات قصيرة الأجل .

وفى هذه النقطة بالذات فإن البرلمانات وأعضاءها يجب أن يكونوا على اقتناع كامل بالحاجة إلى إعطاء أولوية لمصالح المجتمع على المدى الطويل واختيار النموذج المطبق فى مجال التنمية ودراسة آثاره على الموارد والبيئة على المدى الطويل .

ولا تتعلق موضوعات البيئة بالسياسات الحكومية فقط .. ولكنها تتعلق كذلك بالسلوك الفردى للمواطنين والأسر ، ومن ثم

فإن الأمر فى حاجة إلى تدعيم مفاهيم التنمية المستدامة أو المتواصلة التى تربط العديد من القيم والأهداف المتعلقة بالبيئة والتعليم والثقافة وغيرها بعملية التنمية ، وتجعل منها عملية متكاملة شاملة قابلة للدوام والاستمرار ، وتراعى الظروف المحلية والبيئية من كل الجوانب ، وتحاول الاستفادة منها لفائدة أوسع نسبة من المواطنين .

فى هذا الإطار حظيت قضية البيئة باهتمام مناسب من الاتحاد البرلمانى الدولى حيث يشرف الاتحاد على ماتقوم به البرلمانات الوطنية من أجل تنفيذ برنامج خطة عمل القرن ٢١ وهى الخطة التى اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية الذى عقد فى ريودى جانيرو فى يونيه ١٩٩٢ .

كما نفذ الاتحاد برنامجاً رباعياً (١٩٩٤ - ١٩٩٧) لجمع المعلومات المتعلقة بالتدابير التى تتخذها البرلمانات بهدف تطبيق قمة «ريو» .

ويقوم الاتحاد بموافاة اللجنة المعنية بالتنمية المتواصلة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة بنتائج أعماله فى هذا الميدان .

كما كان لى شرف اعتلاء منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة وإلقاء كلمة باسم برلمانات العالم فى الدورة الخاصة التى عقدتها الجمعية بعد مرور خمس سنوات على قمة « ريو » .

وكانت المرة الأولى التى يحتل فيها الاتحاد البرلمانى الدولى مقعداً فى الجمعية العامة ويعتلى رئيسه منبرها .

وقد اعترف الإعلان الذى صدر عن هذه الدورة الخاصة للمرة الأولى بدور البرلمانات القومية لتحقيق التنمية المتواصلة .

٣ - القضايا الإنسانية

رغم انتهاء الحرب الباردة بين الشرق والغرب فإن النزاعات الدولية لم تتوقف . . حيث شهد العالم عشرات النزاعات الدولية والإقليمية والداخلية فى السنوات الأخيرة وكانت الظاهرة الواضحة فى هذه النزاعات هى تزايد أعداد الضحايا المدنيين من المصابين واللاجئين والمشردين ، حدث هذا بعنف فى البوسنة والهرسك ، وأفغانستان ، ورواندا ، وبوروندى ، والصومال ، وزائير وغيرها .

فى الوقت نفسه تزايدت الحاجة أكثر من أى وقت مضى من أجل إيجاد آليات دولية للتعاون فى مواجهة آثار الكوارث الطبيعية .

ولكى يواجه المجتمع الدولى هذه الأزمات وآثارها فإن أمامه عدة خيارات هى العمل السياسى ، والمبادرة الدبلوماسية ، والتدخل العسكرى ، والمساعدة الإنسانية ، والطريق القضائى .

وفى ضوء التجارب والدروس المستفادة من هذه الأزمات ، فإن أسلوب العمل يجب اختياره بدقة وتحديد مهمة القائمين عليه بكل جلاء .

وأياً كان الأمر بشأن نوع الكوارث طبيعية كانت أو بفعل الإنسان، فإن نتائجها تكون عادة أكثر جسامة بالنسبة للبلاد الفقيرة مما يتعين معه بحث الوسائل الممكنة لكفالة تقديم المساعدة بطريقة فعالة وسريعة ، ونحن البرلمانيين يجب أن نهتم بالسكان الذين يعانون من النزاعات المسلحة دولية كانت أم داخلية وبأولئك الذين يقعون ضحايا للكوارث الطبيعية ويجب أن يلقوا المساعدة التى يحق لهم انتظارها ، والحق فى المساعدة الإنسانية قيمة يجب الدفاع عنها وبلورتها ، كما يجب العمل على أن يمارس هذا الحق جميع ضحايا الكوارث انطلاقاً من مبدأ التضامن الدولى .

ولا يكفى البحث فى حق المساعدة بل يجب بحث الوسائل الوقائية لهذه الكوارث لتوقى نتائجها ، ومن بين هذه الوسائل الوقائية منع انتشار واستخدام أسلحة الدمار الشامل .

من جهة أخرى ، فإن السلام سواء على المستوى الإقليمى أو العالمى سوف يتعرض للخطر إذا ظل التهديد بهذه الكوارث أمراً ممكناً .

فى هذا الصدد يدعم الاتحاد البرلمانى الدولى بشكل مستمر احترام القانون الإنسانى الدولى ، ويحتفظ بعلاقات وثيقة مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر وبدعم التطبيق الأمين للمبادئ الواردة فى اتفاقيات جنيف والبرتوكولات الملحقة بها ، ويعمل أيضاً على وضع تشريعات وطنية مناسبة .

وفى عام ١٩٩٤ أنشأ الاتحاد لجنة معنية بدعم احترام القانون الدولى الإنسانى ، وبناء على توصية من هذه اللجنة ، وضع الاتحاد فى سبتمبر ١٩٩٥ نظاماً لإعداد تقارير عن الإجراءات المتخذة على الصعيد البرلمانى لضمان احترام القانون الدولى الإنسانى ، والإجراءات المتخذة بشأن الألغام المضادة للأفراد (إنتاجها وتخزينها وتحويلها واستخدامها وتدمير المخزون منها وإزالة الألغام المنتشرة فى مواقع عديدة من العالم) .

وفى سبتمبر ١٩٩٦ قدمت اللجنة تقريراً إلى مجلس الاتحاد البرلمانى الدولى عن استنتاجاتها فى هذا الموضوع ، وفى المؤتمر البرلمانى الدولى السادس والتسعين المنعقد فى بكين فى سبتمبر ١٩٩٦ تم إصدار قرار يدعو إلى الحظر التام للألغام المضادة للأفراد .

ثقافة السلام

كان لدىَّ أكثر من دافع واحد للاهتمام بقضايا التعليم والإعلام والثقافة على المستوى الدولى .. بحكم منصبى السابق كوزير للتعليم فى مصر ، وبحكم عملى من قبل فى منظمة اليونسكو ، وبصفتى أولاً وقبل كل شىء أستاذاً جامعياً معنياً بأمور التعليم والثقافة ، كل ذلك جعل من الاهتمام بهذه القضايا مصدر سعادة لى. وفضلا عن كل ذلك ، فإن قضايا التعليم والإعلام والثقافة فى قلب العمل السياسى الوطنى والدولى على السواء .

فكما يقال - فإن الحرب والسلام يولدان فى عقول البشر .. ومعنى ذلك أن بناء السلام يبدأ من تلك العقول ، أى من خلال نشر « ثقافة السلام » .

ونحن نعيش فى « عصر المعرفة » بمعناها الواسع ، المعرفة التى تعتمد على حق الإنسان فى أن يتعلم وأن يستخدم ملكاته وقدراته على أفضل وجه ممكن ، حتى يتمكن من تحسين مستواه ، وأن يرقى بإمكاناته إلى أحسن وجه ، وأن يستثمر ما يتعلمه من أجل رفع مستوى المجتمع الذى يعيش فيه .

والبحث عن المعرفة لا يتقيد بحدود الدولة الوطنية ، فقد قامت الحضارات على التبادل والتفاعل والحوار بين الشعوب ، ولم يستطع مجتمع عنصرى عبر التاريخ أن يبنى نفسه دون التفاعل مع غيره من المجتمعات ، ومن ناحية أخرى فقد أثبت التاريخ أنه بينما كانت الحروب ثمرة التناقضات بين الشعوب ، فإن الحضارات كانت ثمرة للتسامح والتآلف ، وبواسطة التقاء العقول الإنسانية تحقق السلام ، ولهذا كان احترام العقل الإنسانى، وإبراز قيمته ، وإعلاء شأنه هو أكبر ضمان لنشر ثقافة السلام ونشر الحضارات .

ولاريب إذن أن يكون التعليم والثقافة والعلم هى القوى الفعالة التى تحقق التقاء العقول بواسطة وسائل الاتصال للوصول إلى هذا الهدف ، ومن ناحية أخرى فإن التنوع المثمر للثقافات وتأثيرها المتبادل فى بعضها البعض يؤدى إلى توطيد التعاون بين مواطن الثقافات الكبرى فى العالم من أجل توطيد دعائم السلام . . ولهذا فإن الإنسانية مدعوة لمواجهة ذلك التحدى الذى يبدو فى ظهور منهجية جديدة للتفكير، ووسائل جديدة للعمل ، وطرق جديدة للتنظيم الاجتماعى ، إنه التحدى فى تجديد أنماط حياتنا فى ضوء ثورة المعلومات وما صاحبها من تقدم فى العلم ووسائل الاتصال .

إن ثقافة السلام يجب أن توجه تفكيرنا ، وعلينا نحن شعوب العالم أن نحاول تحطيم الحواجز ، وأن نبذل كل الجهود لضمان عالمية المعرفة ووسائل الحصول عليها . إنه فقط بواسطة هذه العالمية يمكن أن نضمن تحقيق السلام ، وخير المجتمع الدولى بأسره .

ولهذا فإن مهمتنا الرئيسية نحن ممثلى شعوب العالم أن نحاول كسر الحواجز فيما بيننا ، وأن ننمى مواردنا البشرية لضمان عالمية المعرفة .

إن أى محاولة لاحتكار قوة المعرفة لن تؤدى إلى تعطيل الوصول إلى أهدافنا الإنسانية فحسب ولكنها ستشجع أيضا على انتشار الرشوة والجريمة المنظمة بل قد تؤدى إلى انتشار الحروب وعدم الاستقرار بعد ما شاهدنا كيف أن جهود أجهزة المعلومات فى كثير من الدول أصبحت تجند طاقاتها للبحث عن المعرفة .

لقد أصبحت التنمية البشرية على رأس الأولويات الدولية فى مجال العلوم والثقافة ، بعد إدراك العالم أن إعلاء قيمة العقل الإنسانى وتنميته ، هما مفتاح كل عملية للتقدم والتنمية ، كما أن ترابط عالمنا اليوم على نحو يجعله بمثابة قرية صغيرة يتطلب أن تكون الجهود الوطنية والإقليمية والدولية نابعة من فكر واحد من أجل دعم التنمية البشرية .

وعلى الرغم من وجود مستويات مختلفة من التنمية الاقتصادية حققتها الدول النامية والمتقدمة ، فإن عالمنا يستخدم وسائل مشتركة فى تنمية الموارد البشرية مثل تكنولوجيا الحاسب الآلى التى تعتبر أداة التقدم نحو الغد وزكناً مهماً فى إصدار القرار . من هذا المنطلق ، فإن الدبلوماسية البرلمانية عليها الاشتراك فى الحوار السياسى الدولى بشأن أوضاع القرن الحادى والعشرين فى هذا المجال إزاء تحديات الموازنة بين الوطنى والعالمى ، والمادى والروحى ، وبين الأصالة والمعاصرة .

ومن أجل الاضطلاع بهذا الدور ، تم عقد « المؤتمر البرلمانى الدولى الخاص بالتعليم والعلوم والثقافة والاتصال على أعتاب القرن الحادى والعشرين » والذى عقد فى مقر اليونسكو بباريس وبالتعاون معها ، وذلك فى ٣ يونيه ١٩٩٦ . وهو المؤتمر الذى تواكب عقده مع احتفال اليونسكو بمرور خمسين عاماً على إنشائها .

وقد كان هذا المؤتمر فرصة لكى يتعرف العالم على استراتيجية البرلمانيين فى أنحاء العالم وبرامجهم بشأن القضايا الثلاث الرئيسية التى بحثها المؤتمر وهى :

التعليم ، وحرية الثقافة ، والطرق السريعة للمعلومات .

وقد طالبت الوثيقة الختامية للمؤتمر ، والتى أصبحت الرؤية البرلمانية للتعليم والثقافة والاتصالات ونحن على مشارف القرن الواحد والعشرين ، بزيادة التعاون بين الاتحاد البرلمانى الدولى ومنظمة اليونسكو ، وأوصت بإبرام اتفاقية فى هذا الشأن ، وهى الاتفاقية التى تم توقيعها فى باريس فى يونيه ١٩٩٧ ، وهى تقوم على أساس مماثل للاتفاقية التى وضعها الاتحاد مع الأمم المتحدة . وقد ركز واضعوها على مفهوم التعاون بين الحكومات والبرلمانات على المستوى الدولى ، حيث طالبوا بعقد اجتماع برلمانى فى إطار المؤتمر العام لليونسكو والذى يعقد مرة كل عامين .

السلـــم والأمـــن
نحو أسس جديدة للتعاون الدولى

لقد تعمدت أن أضع الحديث عن السلم والأمن فى ختام موضوعات الدبلوماسية البرلمانية ، ليس فقط لأن الاهتمام بهذه القضية أمر بدهى ومهمة أساسية لكل المنظمات الدولية بما فيها الاتحاد البرلمانى الدولى . . ولكن أيضاً لأن تحقيق السلام هو محصلة طبيعية لتحقيق كل ما سبق .

فإرساء ودعم الديمقراطية فى دول العالم يساعد على إرسا ، الاستقرار والسلام ومنع الحروب . . ونفس الأمر بالنسبة لحماية واحترام حقوق الإنسان ، وإقرار الحق فى الغذاء، ودعم التنمية الدولية على أساس من العدل والتوازن ، ونشر الثقافة ، وتواصل حوار الحضارات بين الشعوب . .

كل ذلك يؤدى إلى السلام ، ويحقق الأمن لكل الشعوب . فالطريق إلى السلام يمر عبر معالجة روافد عديدة ، هى ذاتها الروافد التى تتسلل منها ظواهر الانحراف والكراهية والحروب ،

إنها روافد البطالة ، والتفكك الاجتماعى ، وتغذية التناقضات الثقافية والعرقية . . ورروافد الحرمان، والخلل بين الأغنياء والمحرومين من الأفراد والشعوب والمجموعات الدولية .

إن السلام الوحيد المرشح للاستمرار هو السلام القائم على العدل والتوازن واحترام حقوق وتطلعات كل الشعوب والثقافات

و الدبلوماسية البرلمانية مؤهلة للمساهمة فى إرساء هذا السلام بمفهومه الشامل فى ضوء الاعتبارات التالية :

- المساهمة فى تخفيف الاختلالات القائمة والمتزايدة فى نمط العلاقات الدولية والناتجة عن مصادر عديدة من بينها «دكتاتورية » اتخاذ القرارات فى أخطر أجهزة الأمم المتحدة وهو مجلس الأمن الذى تتمتع فيه خمس دول بحق الفيتو بحيث يمكن لعضو واحد منهم مصادرة إرادة المجتمع الدولى بكاملة وإلغاؤها وفرض إرادته عليها بمنع صدور أى قرار يعارضه .

وفى المقابل البرلمانى الدولى منظمة ديمقراطية فى كل أعماله التى تتم وفق مبدأ المساواة الكاملة بين أعضائه .

كذلك حرصتُ على أن يشارك البرلمانيون برؤيتهم فى برامج ومقترحات إصلاح الأمم المتحدة . خاصة أن بإمكان البرلمانيين المساهمة الفعالة فى تعزيز قدرة المنظمة الدولية فى التعبير عن

اهتمامات ومصالح شعوب العالم .. فالبرلمانات تشكل وتعكس الرأى العام وهى الممثل الطبيعى والمؤسسى للشعوب .. وهى نفسها التى تقر التشريعات الوطنية التى بدونها يصعب تنفيذ أى التزام ذى طابع دولى ، بل إنها تمارس تصويتاً على كل مامن شأنه أن يجعل أداء المجتمع الدولى أكثر فاعلية ، فالبرلمانيون يلعبون دوراً مهما فى مجال التعاون الدولى يستهدف خلق عالم أفضل فى المستقبل.

كذلك يستمد هذا الخلل وجوده وتزايده من التطورات الحديثة خاصة فى المجال الاقتصادى ، حيث أدت التطورات التى شهدها العالم فى حقبة ما بعد الحرب الباردة ، إلى وضع أسس نظام دولى جديد لصالح الأقوى .. والأغنى .. والأكثر تقدماً على حساب الأقل قوة ، والأقل غنى ، والأقل نمواً

ويستمد هذا الخلل أيضاً وجوده واستمراره من تصاعد أدوار عديدة فى المجتمع الدولى من شركات كبرى متعددة الجنسيات إلى تكتلات اقتصادية وتجارية نشطة بين الأقوياء.

- إن مفهوم الأمن العالمى يجب أن يتسع ليشمل مفهوم أمن الشعوب ذاتها وليس أمن الدول فقط .. كما يجب أن تركز أهداف الأمن العالمى على منع إندلاع الحروب المسلحة وحماية البيئة من أجل النهوض بالتنمية المتواصلة .

- إن الأمن العالمي يحتاج إلى أن يتحلى ويقترن بأخلاقيات جديدة وأن تدعمه «ثقافة القانون» .

فمواطن الضعف فى النظام القانونى الدولى تعتبر انعكاساً لمواطن الضعف فى النظام الدولى الشامل ، ويتعين على العالم أن يضمن إسباغ الصفة لقانونية على الأمن العالمى . وأن يضع القواعد التى يجب أن تنال احترام الجميع ، وأن يفرض حقيقة ومبدأ أن الجميع سواسية أمام القانون .. الضعيف والقوى سواء .

هذه هى الشرعية الدولية التى يجب أن يؤسس عليها أمن العالم

وهذه النقطة يمكن مراعاتها عند اتخاذ القرارات فى مجلس الأمن الدولى ، كما يجب على المجلس الاستفادة بصورة أكبر من محكمة العدل الدولية فيما يتعلق باختصاصها الاستشارى .

وكذلك فإن من الضرورى إنشاء محكمة جنائية دولية لإعلاء حكم القانون ولتكون بمثابة محكمة دائمة للنظر فى قضايا جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية .

- إن تحقيق الأمن الإقليمى هو جزء من تحقيق الأمن والسلام على مستوى العالم ، مع مراعاة أن الاستقرار الإقليمى فى كل

منطقة من مناطق العالم لابد أن يغذيه التعاون الثقافى والاقتصادى ، فالتعاون الثقافى ينمى الإحساس بالتراث الثقافى المشترك الذى يجمع شعوب المنطقة أو الإقليم ويساعد على إيجاد صيغة للتفاهم تستند على القيم الثقافية المشتركة لشعوب الإقليم .

كما أن التعاون الاقتصادى يسهم فى تقليل الهوة الاقتصادية.

كذلك فإن التعاون السياسى على المستوى الإقليمى يمكن أن يسهم فى حل الأزمات والتقليل من أخطار الحروب ، مما يدعم فى النهاية السلام العالمى . ويلعب الحوار السياسى على مختلف مستوياته بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية بين دول المنطقة دوراً مهماً فى بلورة هذا التعاون السياسى مما يستدعى إيجاد آلية مستمرة للمشاورات بين المؤسسات السياسية فى كل منطقة. ومن منطلق هذه الأهمية أولى الاتحاد البرلمانى الدولى اهتماماً كبيراً بالأمن والتعاون والاستقرار فى منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط ، وعقد لهذا الأمر عدة مؤتمرات بعد أن أولى اهتماماً مماثلا من قبل ولمدة ثمانى سنوات بالتعاون والأمن فى أوربا .

فهرس الموضوعات

العدد القادم

في بحور العلم (الجزء الثالث)

(دفاع عن العلم)

دكتور أحمد مستجير

★ ★ ★ ★ ★ ★

رقم الإيداع	١٩٩٧/١١٨٣٢
الترقيم الدولي 977-02-5498-3	ISBN

١/٩٧/٥٣

طبع بمطابع دار المعارف (ج . م . ع .)



ثلاث سنوات قضاها الأستاذ الدكتور أحمد فتحى سرور رئيساً لمجلس الاتحاد البرلمانى الدولى فى الفترة من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٧ م ، وهو يقدم فى هذا الكتاب جوانب من فكره وتجربته ..

ولعل أهم الدروس المستفادة من هذه التجربة الثرية هو أن الدبلوماسية البرلمانية ، إذا توافرت الرؤية العميقة لدورها ، والشجاعة فى تطوير الفكر وأساليب العمل ، فإن بإمكانها أن تحقق الكثير من أجل بناء عالم أكثر عدالة وتكافؤاً.

دار المعارف

٤٠٦٨٤٠/٠١

تصميم الغلاف : محمد أبو طالب